میکرو فیلم تهیه شد

۱۰ /۱۲/ ۱۳۸۲

کتابخانه آستان قدس

اسم کتاب شرح بر کافیه

مصنف شرح ملا عبدالرحمن جامی

مؤلف

خطی نسخ ۱۷ سطری

چاپی

سال طبع یا تحریر — عدد اوراق ۱۴۵

جزء کتب نحو و صرف خط شماره

شماره عمومی ۳۹۵۸ شماره قبض ۶۹۲۸

واقف

تاریخ وقف

طول ۱۹ عرض ۱۴ سانتیمتر قفسه

۱۴۶

سال ۱۳۴۸ خورشیدی بازبینی شد

باز بینی شد ۱۳۵۳

شناسنامه آسیب شناسی

نسخه شناسی	عنوان	شرح کافیه			
	درجه نفاست	عالی		خطی ✓	چاپ سنگی
	تعداد اوراق	۱۴۵	اندازه	۱۴×۱۹	
	قطع	رقعی	شماره اموالی	۳۹۵۸	
آسیب شناسی و اقدامات مرمتی	درصد تخریب اوراق	۱۰ ○ ۲۰ ○ ۵۰ ○ ۸۰ ○	از هم پاشیدگی عطف	دارد ○ ندارد ✓	
	نیاز به جعبه	دارد ○ ندارد ✓	نوع آفت	شیمیایی ○ زیستی ○ فیزیکی ○	
	نیاز به جلد سازی	دارد ○ ندارد ✓	نیاز به مرمت جلد	دارد ○ ندارد ✓	
	نیاز به مرمت اوراق	دارد ○ ندارد ✓	نیاز به دوخت عطف	دارد ○ ندارد ✓	
	نیاز به لکه گیری	دارد ○ ندارد ✓	نیاز به گردگیری	دارد ○ ندارد ✓	
	نیاز به آفت زدایی	دارد ○ ندارد ✓	نیاز به اسیدزدایی	دارد ○ ندارد ✓	

بررسی کنندگان: ۱. ابراهیمی ۲. ... ۳.

تاریخ بررسی: ۸۹/۷/۲۸

اقدامات انجام شده:

تاریخ اقدام:

۱۵/۱/۲۶ ۳

شرح جامی بر کافیه ملا... ~~(۷۹)~~ ۱۵ (نحو) مصنفاً و شارحاً و اولاً و لما ... نسخه افتاده از موجود (و التاخیر بخوا ... ضرب ... زیل

(شارح عبدالرحمن جامی) خط نسخ ۱۳ سطر

عدد اوراق (۱۳۵) طول ۱۹ در ۱۴ سانتیم

سال ۱۳۴۸ خورشیدی
بررسی شد

شرح کربی

لله الحمد الحسن

القدسي يا ارحم

این کتاب از مرحوم شاه طهماسب وقف

عباسی

نقل تا کتابه کرده ۲۳/۱/۱۵

۱۴۵ ورق

۱۴ سطر

۱۹ درهم

قرشی رب المحراب یا غافر الذنوب

یا غافر الذنوب

ما انا عن وصفها لا والذي وجب

۹۳۸

فقط

وهو هيئت ورق

با مرکز الا وصفت الارض والقريبة

والنار ما يطلبون في عمر وقصد الذي يكد وما ابدا

اني وصفت الدم في الحج والعرب والذي

يطلبون في الشيخ والوطن فلم يكد وما ابدا

اني وصفت العزة وفضل والنار للطلب

فهو سبب الطلب فلم يكد وما ابدا اني وصفت

الراحة في الجنة والنار ما يطلبون في الادب فلم يكد وما ابدا

[illegible] ۱۳۱ [illegible]
[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المنادين بادابه اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله تعالى عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه هو الباعث على الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزء منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء مطلقا حتى يكون

كتابخانه آستان قدس

زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الانفصال الاتصال واما في صورة كون الفاعل ضميرا بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قولك ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير لانها لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الا عمرا زيد فالمفهم انما انحصار ضاربية زيد في عمرو واذا محصر انما هو فيما

ان معناه

سال ١٣٤٨ ... فهرست شد

بلى فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه
بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة فبلى انما بها وانما قلنا الظاهر ان معناه
كذا لاحتمال ان يكون معناه احدا احد الا عمرو زيد فيفيد
اختصاص صفة كل منهما باحد في الاخر وهو ايضا خلاف المقصود
واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى
الا لان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب
المعنى قطعا فاذا اتصل به اي بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب
زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسط بينهما في
صورة التقديم على المفعول به والتاخير نحو ما ضرب عمرا
الا زيد او اتصل مفعول له بان يكون المفعول ضميرا متصلا
بالفعل وهو اي الفاعل غير متصل به ما ضربك الا زيد وجب
تاخيره اي تاخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما
في صورة اتصال ضمير المفعول لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا

ورتبة

وفائدة هذا القيد ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيدا

ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها لئلا ينقلب
الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا
والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال الانفصال بتوسط
الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا
كان الفاعل ضميرا متصلا فانه يجب تقديم الفاعل وقد
يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين
المحذوف جوازا اي حذفا جايزا في مثل قولك زيد اي
فيما كان جواب السؤال المحقق لمن قال من قام سايلا عمن
يقوم به القيام فيجوز ان تقول زيد بحذف قام اي قام
زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل
كذا بحذف دون الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل
حذف جزئها والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل
جوازا فيما اذا كان جواب السؤال المقدر نحو قول
الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول
يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع

لان تقدير الخبر

اى عاجز ذليل و هو فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه ضارع

بقرينة السوال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك

يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن لخصومة

متعلق بضارع اى يبكيه من يذل و يعجز من مقاومة الخصما

لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلا و آخر البيت ومختبط مما تطيح

الطوايح و المختبط السايل بغير وسيلة والاطاحة الا

هلاك والطوايح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة

ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسئل

بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل القرينة

دالة على تعيين وجوبا اى حذفا واجبا فى مثل قوله تعالى

وان احد من المشركين استجارك اى فى كل موضع حذف

الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشى من الحذف فانه لو ذ

كر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف

المفسر الذى فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع

بينه و بين مفسره كقولك جاءني رجل اى زيد فتقد

ير الاية وان استجارك احد من المشركين استجارك

من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به اى يحصل المال لانه كان معطى السائلين بغير وسيلة

ثانى نحو الثانى

4

فاعل نعم فعلا نعم فعلا فعل ينحل الى الفعل الثانى الفضل الثاني

فاعلا للثاني وانما وجب حذفه لان مفسر قائم مقامه مستغنى

عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع د

خول حرف الشرط على الاسم بل لابد من الفعل والفاعل معا

قد يحذفان اى الفعل والفاعل او وحده دون الفاعل فى مثل نعم جوابا

لمن قال اقام زيد اى نعم قام زيد فحذفنا الجملة الفعلية وذكر

نعم مقامه وهذا الحذف جايز بقرينة السوال لا واجب

لعدم قيام ما يودي مؤداه فى مقامه كالمفسر فيلزم فى ا

لكلام استدراك وانما قدرنا الجملة الفعلية لا الاسمية

بان يقال نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسوال

فى كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ ا

لتنازع يجرى فى غير الفعل ايضا نحو زيد معطي و مكرم

عمرو او بكر كريم و شريف ابوه و اقتصر على الفعل لاصالته

فى العمل وانما قال الفعلان بل العاملان اذا التنازع قد يقع

فى ازيد من فعلان فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الا

کتابخانه آستان قدس
رضوی

ظاهراً اى اسما ظاهراً واقعاً بعدهما اى بعد الفعلين اذا
المتقدم عليهما او المتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ
هو يستحقه قبل الثانى فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى
تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح
ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد
منهما على البدل فح لا يتصور تنازعهما فى الضمير المتصل
الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثانى لا يجوز ان
يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل
الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن
لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل
فى الاول عند البصريين وفى الثانى عند الكوفيين لانه لا يمكن
اضماره مع الا لانه حرف لا يقع اضماره ولا بد منه لفساد
المعنى لانه يفيد نفى الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته

لـ

٥

له والمراد المصـ بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار
الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظ اما التنازع الواقع
فى الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائى يقطع بالحذف
وعلى مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب
غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الا
ضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اى تنازع الفعلين
فى الفاعلية مثل ضربنى واكرمنى زيد وقد يكون
تنازعهما فى المفعولية ويقتضى كل منهما ان يكون الا
سم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين فى اقتضاء
المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تناز
عهما فى الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما
ان يقتضى كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم
ظ آخر فيكونان متفقين فى ذلك الاقتضاء مثل ضرب ولطم
زيد عمرا وليس هذا مما نحن فيه من التنازع بل هو اجتماع

عهما ح

القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية
اسم ظم والآخر مفعوليته ذالك الاسم الظم بعينه ولاشك فى اقتضا
الفعلين فى هذا الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل
للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بارادة يعني
في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين
قد يكون تنازع الفعلين وانما مختلفين فى الاقتضاء وذالك
لايتصور الا اذا كان الاسم الظم المتنازع فيه واحدا وانما لم يو
يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول
وفعل من المثال الثاني حصل مثال القسم الثالث وذالك يتصور
على وجوه كثيرة نحو ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا و
واكرمني وضربت زيدا وغير ذالك مما يكون اسم الظم مرفوعا فيختار
النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول
ويختار النحاة الكوفيون الاول اي اعمال فعل الاول اذا
اقتضى الفاعل مع تجويز اعمال الثاني لسبقة والاحتراز
عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو

مذهب

مذهب البصريين وبداية لانه المذهب المختار والاكثر استعمالا
اضمرت الفاعل فى الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الا
ضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني فى العمدة الثابت بشرط
التفسير وللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق
اسم الظم الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا و
تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير يجب ان
يكون موافقا للمرجع فى هذه الامور دون الحذف فانه لا
يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شئ مسده خلافا للكسائي
فانه لا يضمر بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر فاعل
اثر الخلاف فى نحو ضربني واكرمني الزيدان عند البصريين
وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال
الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا
للفراء فانه لايجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الا
اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله لمهمل

اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف
الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الاول
وان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى
المفعول حذفته واضمرته تقول ضربني واكرمان الزيدا
ولا يلزم محذور وقيل روى عنه بتشريك الرافعين او
اضماره بعد الفعل كما في صورة تاخر الناصب تقول ضربني
واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو ورواية
المتن غير مشهورة عنه فحذفت المفعول تحرزا عن التكرار
لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان
استغنى عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي
المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه
لا يجوز حذف المفعول باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم
اضمار قبل الذكر في الفضلة وان عملت الفعل الاول كما
هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه

نحو

اذا جعلته زيدا

نحو ضربني واكرمني زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا
راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه لا حذف
الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط و
هو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على
مذهب المختار ولم يحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول
الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعا الى
لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيدا الا ان يمنع
مانع من الاضمار كما هو قول المختار ومن الحذف كما هو القول
غير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا
سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الز
يدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا
مفعولا له واضمرت المفعول الاول في حسبتهما واظهرت المفعول
الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول
الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه

لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني
اسنادا الا على اتصاف ذات ما بالاطلاق من غير ملاحظة تثنية
وافرادة والانا لظم انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول
الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا
مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل
الكوفيون على اولوية الاعمال الفعل الاول بقول امرء القيس
شعر ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل
من المال حيث قالوا لو قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم
اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه
بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرء القيس الذي هو
افصح الشعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى
لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المص عن
طرف البصريين وقال فقول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل
من المال ليس منه اي ليس من باب تنازع الفعلان
لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى
قليل

قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة
انتفاء كفاية قليل وثبوت طلبه من المال المنافي لكل منهما وذلك لان
لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احد
هما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون
مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه
البيت المتاخر اعني قوله شعر ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي
وح ليستقيم المعنى اي انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل
من المال ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له مفعول
ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله
عن الفاعل ولم يقل منه كما فصل المبتدأ حيث قال منهما المبتدأ لشدة التصاله بالفاعل
لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا وهو كل مفعول حتى [illegible]
حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول
للملابسة كونه فاعلا الفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول
مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل وشبهه اليه
بشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله

واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا لان تغير الصيغة الفعل
الى فعل اى الماضي المجهول ويفعل اى المضارع المجهول فيتناول
مثل استفعل وافتعل ويستفعل ويفتعل وغيرهما من الافعال
المجهوله المزيدة فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني
من مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما بخلاف نا اعجبني ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو
اسناد المصدر غير تام ولا الثالث من باب اعلمت اذ حكمه حكم
المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا او مسندا اليه
والمفعول له بلا لام الاجل لان النصب مشعر بالعلية فلو اسند
اليه لفات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه اى كل من المفعول له ومفعول له كذا لذاي
كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان
موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما مفعول معه لانه لا
يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي

دليل

دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف
ح كونه مفعولا معه واذا وجد مفعول به في الكلام مع غيره من
المفاعيل التي تجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اى المفعول به اى
لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل
عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك
لا يمكن تعقله بلا مضروب ضرب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست
بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم
الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول
مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه
ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل مثلها
فتعين زيد وان لم يكن اى وان لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع
اى جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل
والمفعول الاول اولى بان يقوم من باب اعطيت اى الفعل المتعدي

الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقوم مقام الفاعل من مفعوله
الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لاعطاء اي آخذ
نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وهذا عند الامن
اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمروا
ومنهما المبتداء والخبر وفي بعض نسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات
او من جملة المرفوع المبتداء والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم
الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي
فالمبتداء هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو ان تصوموا خير لكم
المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا
واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان وكانه
اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل
بحسبك درهم مسند اليه واحترز به عن الخبر والثاني قسم
المبتداء من هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين والصفة
سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها

كقرشي

كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا والالف الاستفهام
ونحو كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير
استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول
الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتداء ونحن فاعله ولو
جعل خير خبرا عن نحن لفصل بين التفضيل ومعموله الذي هو
من باجنبي اصلا بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة
لظاهر وما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج
عنه قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي يا ابراهيم واحترز
به عن نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عائد
الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل
زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتداء وما قائم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت
الصفة بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا مذكورا

بعدها نحو ما قائم زيدٌ و اقائمٌ زيدٌ واحترز به عمّا اذا طابقت
مثنىً نحو اقائمان الزيدان ومجموعا نحو اقائمون الزيدون فا
نّه ح ليس الا الخبر جاز الامران كون الصفة مبتداء وما
بعدها فاعلها يسدّ مسدّ الخبر وكون ما بعدها مبتداء وا
لصفة خبرا مقدّما عليه وههنا ثلث صور احديها اقائمان الزّ
يدان ويتعيّن ح ان يكون الزيدان مبتداء واقائمان خبرا مقدّما عليه
وههنا وثانيها اقائم الزيدان ويتعيّن ح ان يكون الزيدان فاعلا
للصفة قائم مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما ٥
عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرّد عن العامل اللفظية
لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب ابيه
المجرد مسند به المغاير للصفة المذكوره لانه ليس الموضوع با
سم لمسند به اى ما يوقع به الاسناد احترز به عن القسم
الاول من المبتداء لانه مسند اليه لا مسند به المغاير
للصفة المذكورة في تعريف المبتداء واحترز به من القسم

الثاني

الثاني من المبتداء ولك ان يقول المراد بالمسند به الى المبتداء
او يجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتداء وعلى التقد
يرين يخرج به قسم الثاني من المبتداء ويكون قوله المغاير للصفة
المذكوره تاكيدا واعلم ان العامل في المبتداء والخبر هو الابتداء اى
تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او يسند اليه شيء
فمعنى الابتداء عامل في المبتدا والخبر رافع لهما عند البصريين واما
عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتداء والمبتداء في
الخبر وقال آخرون كل واحد من المبتدا والخبر عامل في الاخر وعلى
هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظيه واصل المبتداء
اى ما ينبغي ان يكون المبتداء عليه اذا لم يمنع مانع التقديم عن
الخبر لفظا لان المبتداء ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة
على احوالها ومن ثم اى ومن اجل ان الاصل في المبتداء التقديم
لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائد الى زيد المتاخر
لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها

في الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر
لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتداء نكرة وان كان الاصل فيه
ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في
الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل
اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص
يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى لعبد مؤمن خير من مشرك
فان العبد متناول للمؤمنين والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة
فجعل مبتداء وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امراة فان المتكلم
بهذا الكلام يعلم احدهما في الدار فيسال المخاطب عن تعيينه فكانه
قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد
منهما تخصص بهذه الصفة فرجل مبتداء وفي الدار خبره ومثل قولك
ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم
الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد
بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة

خير

12

بعلة التخصيص

خير من جرادة ومثل قولهم وشر اهر ذا ناب لتخصيصه به الفاعل
لشبهه به اذ يستعمل في موضع اليه ما اهر ذا ناب الا شر وما
تخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند
اليه فانك اذا قلت محكوما علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم
عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت رجل فهو في حكم رجل موصوف بصحة
الحكم عليه بالقيام واعلم ان الهر للكلب بالنباح المعتاد فقد يكون
خيرا كما اذا كان لمجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان لمجيء
عدو والمهر له بنباح غير معتاد يتشاءم به يكون شرا لا غير
فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر
ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون
المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل
قوي ادركه العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه
بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف
بصحة استقراره في الدار فهو في قوة المتخصص بالصفة ومثل
قولك سلام عليك لتخصصه بنسبة الى ياء المتكلم اذا اصله سلمت

سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اى سلام من قبلي عليك هذا هو
المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة
الاخبار عن النكرة على الفايدة لا على ما ذكروه من التخصيصات
التي يحتاج فى توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول
الفايدة لتخصيصها بالمفرد لكونه متمايزا من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان الخبر المبتداء قد يقع جملة
ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم
وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية والشرطية
لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة
بنفسها لا يقتضى الارتباط بغيرها فلا بد فى الجملة الواقعة
خبرا عن المبتداء من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما
فى المثالين المذكورين او غيره كاللام فى نعم الرجل زيد ووضع
المظهر موضع المضمر فى نحو الحاقة ما الحاقة او كون الخبر تفسيرا

ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدم تخصيصها
وهذا القول اقرب الى الصواب وما كان
الى العرف فيما بين
مختصاع

المبتداء

المبتداء للمبتداء فى نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد
اذا كان ضمير القيام قرينة نحو البر الكر بستين درهما والسمن
منوان بدرهم اى الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بائع البر
والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اى الخبر الذى وقع ظرف
زمان او مكان اى جار ومجرور فالاكثر من النحاة وهم البصريون
على انه اى الواقع الخبر الذى ظرفا فالتقدير اى مؤول بجملة
بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر الفعل يصير جملة بخلاف ما
اذا قدر فيه الاسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له
من متعلق عامل فيه والاصل فى العمل هو الذى للفعل فاذا
وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والا
صل فى الخبر الافراد ثم ان الاصل فى المبتداء التقديم وجاز
تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا
كان المبتداء مشتملا على ما له صدر الكلام اى على معنى وجب

لە صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لهذا رتبه
مثل من ابوك فان من مبتداء مشتمل على ماله صدر الكلام وهو
الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذالك وابوك خبره
وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتداء
لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدا لتضمنه
معنى الاستفهام اوكانا اى المبتداء والخبر معرفتين متسا
ويتين فى التعريف اوغير متساويتين ولا قرينة على كون
احدهما مبتداء والاخر خبرا نحو زيد المنطلق وكانا متساويين
فى الاصل التخصيص لانى تقدره حتى لو قيل غلام رجل صالح
خير منك لوجب تقديمه ايض نحو افضل منك افضل منى دفعا
للاشتباه وكان الخبر فعلا له اى للمبتداء احترازا عما لا يكون
فعلا له اى للمبتداء كما فى قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم
المبتداء لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب
تقديمه اى تقديم المبتداء على الخبر فى هذه الصور اما الاول فلما

ذكرنا
واما ذكر

ذكرنا واما فى هذه [illegible] اما فى الصورة الاولى فلما ذكرنا
واما فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتداء بالفاعل اذا كان
الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتداء با
لفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا
قيل فى مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قام الزيدان
يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فا
لتبس المبتداء به او بالفاعل على هذا التقدير ايض على قوله
من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل
وجمعه كالتاء فى ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد
اى الذى ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة
جملة اوغير جملة ما له صدر الكلام اى معنى وجب له
صدر الكلام كالاستفهام فى مثل اين زيد فزيد
مبتداء واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف
فان تقدر بفعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة وعلى

التقديرين ليس عمله صورة واحترز به عن نحو زيد
اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارة ما له صدر الكلام
بتقدمه في جملة وكان الخبر بتقديمه مصححا له اى للمبتدا
من حيث انه مبتدا فتقديمه يصحح وقوعه مبتدا مثل في
الدار رجل فان في الدار خبر مخصص المبتدا بتقديمه
كما عرفت فلو اخر بقى المبتدا نكرة غير مخصصه او كان
لمتعلقه بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر التابع له تبعية
يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متو
كل ضمير كاين في جانب المبتدا راجع الى ذلك المتعلق
اذ لو اخر لزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى على مثل التمرة
مثلها زبدا فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتدا وفيه
ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة
من حيث المجموع والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل
خبر ان ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول

بالمفرد

بالمفرد مبتدا اى في تاخيره خوف لبس ان المفتوحة با
لمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفا
ئها او في الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اى
تقديم الخبر على المبتدا في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد
يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا
وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا او
ليستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل
وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ
فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد
اى مز في هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر
بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف
ولا يبعد ان يقال المراد المهم بتعدد الخبر ما يكون بغير
عاطف لان التعدد بالعاطف لاخفاء به لا في الخبر
ولا في المبتدا ولا في غيرهما واما المتعدد بالعطف

ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد المص في المثال الخبر
المتعدد بغير عاطف ولو جعل البعد دائم نا الاقتصار عليه
لذالك وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط وهو سببية
الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة
فمن الله فيشبه المبتدا الشرط في سببيته للخبر كسببية الشرط
للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا
الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة
على ذالك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا
لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذالك المبتدا
المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف
اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفيه متأولة بجملة
فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا
او ظرفا متأولا بالفعل ليتأكد مشابهة الشرط لان الشرط
لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم

الموصوف

الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما وفي حكمها
الاسم المضاف بفعل او الذي في الدار فهذا مثال للاسم
الموصول الى مثل الذي يأتيني هذا مثال للاسم الموصول
بظرف فله درهم واما مثال للاسم الموصوف بالاسم الموصول
المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه
ملاقيكم صدق الله تعالى ومثل كل رجل يأتيني هذا مثال
للاسم الموصوف بظرف فله درهم وامثال للاسم المضاف النكرة
الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار
فله درهم وليت ولعل من حروف المشبهة بالفعل اذا
دخلا على المبتدا الذي يصح دخول الفاء على خبره مانعان
عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشا
بهة المبتدا والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان
تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام عن الخبرية الى الانشا
ئية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار فذالك المنع انما هو

بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي ياتيني اوفنا
لذا دله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان
بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان ان
الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا
ووجه ذلك التخصيص للاهتمام ببيان الاختلاف الواقع
فيها والحق بعضهم قيل سيبويه هو ان المكسورة بهما اى
بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح
انها لا يمنع عنه لانها لا يخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية
ويؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن تقبل
توبتهم فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت
ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة قيل بعضهم الذي الحق
ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول ما
من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن
وكلام الفصحاء فمما يدل على عدم منع ان المكسورة عن

دخول

دخول الفاء على الخبر فيما سبق ومما يدل على عدم منع
ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا
ان ما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله
ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون
وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية
جوازا اى حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا
قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل
الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة
فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ
لم يبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيدان
تقديره هو زيد كقولك المستهل اى المبتدأ المحذوف
جوازا مثل المبتدأ المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال
الرافع صوته عند ابصاره الهلال والله اى هذا
الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر

تقديره الهلال هذا لان مقصود المستهل تعين الشئ بالاشارة عليه الحكم بالهلال المتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شئ مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على مذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان المحذوف من غير ساد مسده اى ففي وقت خروج السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم اى في تركيب التزم في موضعه اى موضع الخبر غيره اى غير الخبر وذلك في ابواب اربعة على ما ذكره المصنف المص اولها المبتداء الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود لكان كذا

لان

لان لولا لامتناع الشئ لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام ما هو قائم مقامه هذا اذا كان الخبر خاصا فلا يجب حذفه كما في قول الشاعر ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم الذي بعدها فاعل الفعل مقدر اى لولا وجد زيد لكان كذا وقال الفرا لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتداء كان مصدرا صورة او بتاويله منسوبا الى الفاعل او الى المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي راجلا وضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما واكثر شرب السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان

فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف وزيد عندك اي زيد حاصل عندك فبقي اذا قائماً

تقديره ضربي زيداً حاصل اذا كان قائماً ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال قائم مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف الذي يظهر الى ان تقديره نحو ضربي زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا يلابسني قائما اذا كان عن الفاعل اولى ثم تقول حذف المفعول الذي هو ذي الحال فبقي ضربي زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة كما تقول الذي ضربت قائما زيدا اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدأ العامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا فعلى هذا يكون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل يجعل قائما من متعلقات المبتدأ ويلزم مهم حذف الخبر من غير سد مسده وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا

ضربه

ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما ضرب زيدا الا قائما وثالثها مبتدأ يشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته فهذا الخبر اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو يدل على الخبر الذي مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل يكون مقسما به وخبرها القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم في موضع التخفيف لكثرة استعماله وخامسها خبر ان واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف

الخمسة الباقية وهي انّ ولكن وليت ولعلّ وهو مرفوع بهذا
الحروف لا بالابتداء على مذهب الاصح لانها لما شابهت
الفعل المتعدّي كاعطى عملت رفعا ونصبا مثل هو اي خبر
انّ واخواتها المسند الى شئ آخر بعد دخول احد
هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان
وخبر المبتدا وخبر لا لنفي الجنس وغيرهما وبقوله بعد
دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول
هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لا ايراث اثرها فيهما
لفظا فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ا
بوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما
يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه
فلا يحتاج الى ان يجاب عنه فان المراد بالمسند المسند
الى اسماء هذه الحروف يلزم منه استدراك قوله بعد
دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الا

سم

سم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبر
ها جملة مثل ان زيدا يقوم ان زيد قائم فانه المسند بعد
دخول هذه الحروف وامره كامر الخبر المبتدا اي حكمه كحكم
خبر المبتدا في اقسامه من كونه مفردا او جملة ونكرة و
معرفة في احكامه من كونه واحدا او متعددا او مثبتا
محذوفا في شرايطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عا
ئد ولا يحذف الا اذا علم فالمراد ان امره كامره بعد ان
صح كونه خبرا لوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا
يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون للمخبر خبر المبتدا
يصح ان يقع خبر الباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال
اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا و
ان من اباك الا في تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم
الخبر على المبتدا وذلك لان هذه الحروف فروع على
الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل

مثل قائم في

اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقد
فانه لا يجوز تقديمه ع

الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل
ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي
لم تتصرف في معمولها بتقديم ثانيهما على الاول كما ينصرف
في معمول الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان
يكون الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه
الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذا حكمه في جواز التقديم
اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم
ثم ان علينا حسابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة
نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك
لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر
لا التي الكائنة لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل
قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه
هو المسند الى شيء اخر هذا شامل خبر المبتدا وخبر
ان وكان وغيرهما بعد دخولها اي بعد دخول لا فرج به

سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا
يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف
انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار
لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكر
غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو
الظاهر فيهما اي في الدار خبر بعد خبر او ظرف ظريف ولا حال
لان الظرافة لا يتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا
يلزم الكذب بنفي الظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا
لنوعي خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا
كثيرا اذا كان الخبر غائبا كالموجود والحاصل الدلالة
النفي نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو
تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان
الحذف عندهم واجب او المراد انهم لا يثبتونه اصلا
لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل

ولاما ل انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر
وعلى التقدير يحملون ما يرى خبرا فى مثل لا رجل قائم
على الصّفة دون الخبر اسم ما ولا المشبّهتين بليس فى
معنى النفى وا لدخول على المبتدا و الخبر ولهذا يعملان
عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدا و لكلّ مسند
اليه بعد دخولهما خرج به غير اسم ما و لا و بما عرفت من معنى
الدخول لا يرد ابوه فى ما زيدا ابوه قائم مثل ما زيد قائم او لا
رجل افضل منك و انما اتى بالنكرة بعد لا لانّ لا لا يعمل الا فى النكره
بخلاف ما فانّه يعمل فى المعرفه والنكره وهذا لغة اهل الحجاز
واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر
بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كان قبل دخولهما
وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا
وهو اى عمل ليس فى لا دون ما شاذّ قليل لنقصان مشابهة
لا بليس لانّ ليس لنفى الحال ولا ليس كذلك فانّه لنفي

مطلقا

مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفى الحال فيقتصر عمل لا على مورد السّماع نحو قوله من صدّ عن نيرانها فانا ابن قيس لا
براحُ اى لا براح لى ولا يجوز ان يكون لنفى الجنس لانّه اذا
كان لنفى الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرّر
ولا تكرار فى البيت اعلم ان المراد بالمسند او المسند اليه بالاصالة فى هذه التعريفات ما يكون
المسند او المسند اليه بالاصالة لا بالتبعيّة بقرينة
ذكر التّوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتّوابع ولما فرغ
من ذكر المرفوعات شرع فى المنصوبات وقدّمها
على المجرورات لكثرتها ولخفّة النّصب فقال المنصوبات اى هو ما اشتمل على علم المفعولية
قد تبيّن شرحه بما ذكر فى المرفوعات والمراد بعلم
المفعوليّة علامة كون الاسم مفعولا حقيقة
او حكمًا فهى اربع الفتحة والكسرة والالف والياء

نحو رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين
فمنه اى من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية
المفعول المطلق سمي به لصحة الاطلاق صيغة المفعول
عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل
الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها
الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه
او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل
فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده
اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل
مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد
لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمطلق المفعول
من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور
صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا
كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان

مقدرا

مقدرا فضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب
ضربا وخرج عنه المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة
ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة الثانية
للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم
فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل
عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك
ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور
لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج
به كراهتي في كرهت فان للكراهية اعتبارين احدهما
كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها
فعل اسند اليه ولا شك ان معناه الفعل مشتمل عليها
ح وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت
بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة
فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما

فى قولك كرهت كراهتى فانه مفعول به لا مفعول مطلق
اذ ليس ذالك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار
بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا
الاعتبار عن الفعل لحد وانطبق الحد على المحدود
جامعا ومانعا وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد
ان لم يكن فى مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع
ان دل على بعض انواعه والعدد ان دل على عدده
مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم
للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اى الذى للتا
كيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الد
لالة على المتعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد
فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به
النوع او العدد بخلاف اخويه الذين هما للنوع والعدد
نحو جلست جلستين او جلسات بكسر الجيم او فتحها

وقد

وقد يكون اى المفعول المطلق بغير لفظه اى مغاير اللفظ
فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب
الباب نحو انبته الله نباتا حسنا وسيبويه يقدر له
عاملا من بابه اى قعدت وجلست جلوسا وانبته الله
فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم
اى قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم التفضيل مصدر
باعتبار الموصوف او المضاف اليه ووجوبا اى حذفا
واجبا سماعا اى سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة
له يعرف بها نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا
اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة من خاب
الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلبه وجدعا اى جدع جدعا
والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا وشكرا
اى شكرت شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد فى كلامهم

استعمال الافعال عاملة في هذه المصادر وهذا معنى
وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا احمدت الله
حمدا وشكرت شكرا واعجبته عجبا فاجاب بعضهم بان
ذالك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب
الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا
له وعجبا له وقد يحذف فعل الناصب للمفعول المطلق
حذفا واجبا قياسا اى حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلي
يحذف معه الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اى
من هذه المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع
مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد
سيرا لا يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول
المطلق خبرا عنه اى عن ذالك الاسم فانما قال على اسم لانه
لو دخل على فعل نحو ما سرت الامير او انما سرت سيرا
لا يكون منها مندرجا وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول

المطلق

فان قلت فلم يرد دكت الارض دكا دكا مع وجد مفعول المطلق المكرر قلت لانه لم يقع [illegible] اوليس قبله مبتداء بل فعل وهو قوله دكت

المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيرى الا سير شديد
لكان مرفوعا على الخبرية اى وقع المفعول المطلق مكررا
اى في موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا فلا يرد
نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما
في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا
سيرا اى تسير سيرا او ما انت الا سير البريد اى تسير
سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما
اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر
ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى فعل للمبتداء او الى ما
يشبه به فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا
اى تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي وزيد سيرا
سيرا اى يسير سيرا سيرا مثال لما وقع او منها اى
من تلك المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق فيها ما وقع اى موضع مفعول مطلق اى وقع

ماهو

تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون
الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل والمفعول وباثره
غرضه المطلوب منه وتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة
نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق واما منا بعد اى بعد
واما فداء فقوله شدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق
والغرض المط من شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله
تعالى هذا الغرض المط بقوله فاما منا بعد واما فداء
اى اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اى
من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع
للتشبيه علاجا اى حال اى لان يشبه به امر آخر واحترز
به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه
علاجا اى حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح
واحترز عن نحو لزيد زهد زهد العلماء لان الزهد
ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت

زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعنا
اى معنى المفعول مطلق واحترز به عن مررت بزيد فاذا له
ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اى صاحب ذالك الاسم
اى الذى تم به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد
فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت
حمار اى يصوت صوت حمار من صات الشئ صوتا بمعنى
صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا
بعد جملة هى قوله له صوت وهى مشتملة على ذالك الاسم
بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة
على صاحب ذالك الاسم وهو الضمير المجرور فى قوله ونحو
مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اى يصرخ صراخ
الثكلى وهى امرات مات ولدها ومنها اى من
تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع
مضمون جملة لا محتمل لها اى لهذه الجملة غيره

اي غير مفعول المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترفت
اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون الجملة وهي له علي
الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواه ويسمى
هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي نفس
المفعول المطلق لانه انما يوكد نفسه وذاته لا امرا مغايرا
له ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون الجملة لها اي
لهذه الجملة محتملا غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد
قائم حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون
جملة وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق
والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول
المطلق تاكيدا لغيره اي لغير المفعول المطلق لانه من
حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يوكد نفسه
من حيث هو محتمل الجملة فالموكد اسم مفعول من حيث
اعتبار الوصف الاحتمال فيه يغاير الموكد اسم الفاعل

من حيث

من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد
انه تاكيدا لاجل لغيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد
بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى
يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية ولم
يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه الفائدة
من قيد الاضافة في مثنى مضافا الى الفاعل والمفعول
لئلا يرد مثل قوله تعالى فارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا
كثيرا في جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد
تكلف مثل لبيك اصله البّ لك البابين اي اقيم بخدمتك وامتثال
امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل
واقيم المصدر مقامه معدى الى الثاني المجرور بحذف زوايده ثم
حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان
يكون من لبّ بالمكان بمعنى الَبَّ فلا يكون محذوف الزوايد
وعلى هذا القياس سعديك اسعادا بعد اسعاد بمعنى

اعينك الا ان اسعد يتعدي بنفسه بخلاف الب فانه يتعدي
باللام المفعول به هو ما وقع اى هو اسم ما وقع عليه الفعل الفاعل
ولم يذكره اكتفا بما سبق فى المفعول مطلق والمراد بوقوع الفعل
الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف الجر فانهم يقولون فى
ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون فى مررت بزيد
ان المرور واقع عليه بل تلبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية
لانه لا يقال فى واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له
او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل
فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل اعتبر تعلقه
في اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد
ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا
يشكل بمثل اعطى زيد درهما فانه يصدق على درهم انه وقع
عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول
ما لم يسم فاعله فى حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فايدة ذكر الفاعل

فلا يرد

٢٨

فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فانه
وقع عليه بلا واسطة حرف الجر فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي
هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة
الفعل فى العمل فيعمل فيه متقدما ومتاخرا اما جوازا مثل
الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن استفهاما
او شرطا نحو من رايت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع
من التقديم كوقوعه فى خبر ان نحو من البر ان تكف لسانك
وقد يحذف الفعل العامل فى المفعول به لقيام قرينة مقالية
او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اى اضرب
زيدا فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا فى اربع مواضع
تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف فى باب الاغراء
نحو اخاك اى الزم اخاك والمنسوب على المدح او الذم
والترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب
الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي اى مقصود
على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقال

ای حذفا جایزا

عليها امثلة اخرى نحو امراء ونفسه اى اترك امراء ونفسه
وانتهوا خيرا لكم اى انتهوا عن التأنيث واقصدوا خيرا
لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اى اتيت اهلا اى مكانا
ماء هو لا معمورا لا خرابا او اهلا اى اقارب لا اجانب و
وطئت سهلا من البلاد لا حزنا فالمواضع الثانى من تلك الموا
ضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اى توجهه
اليك بوجهه حقيقة مثل يا زيدا وحكما مثل يا سماء ويا جبال
ويا ارض فانها نزلت او لا بمنزلة من له صلاحية النداء
وقصد نداؤها فهى فى حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب
لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء بمجرد التفجع
لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد
عن تعريف المنادى ولهذا افرد المص احكامه بالذكر
فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم مناد
مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمدا فكانك
تناديه وتقول تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله

تمت

تمت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظ من كلام
سيبويه ايضا انه داخل فى المنادى بحرف نايب مناب ادعوا
من حروف الخمسة وهى يا وايا وهيا اى والهمزة المفتوحة
واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل
للطلب اى طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد
او تقديريه بان يكون آلته مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا اى يا
يوسف او للنيابة اى نيابة لفظية بان يكون النايب
ملفوظا او تقديرا بان يكون النايب مقدرا كما فى المثا
لين المذكورين او المنادى فالمنادى الملفوظ مثل يا زيد
والمقدر مثل الا يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا
وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به
وناصبه فعل المقدر واصله يا ادعوا زيدا فحذف
الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف
النداء عليه وافادته فايدته وعند المبرد بحرف النداء

لسدّه مسدّ الفعل قال ابو عليّ في بعض كلامه انّ يا و
اخواته اسماء لافعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من
هذا الباب اى ممّا انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف
وعلى المذاهب كلها يا زيد وليس المنادى احد جزئ
الجملة فعند سيبويه كلا جزئ الجملة اى الفعل والفاعل مقدّر
وعند ابي علي احد جزئيها ان وعند المبرد حرف النداء قائم
مقام احد جزئ الجملة اى الفعل والفاعل مقدّر وعند
ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه
ويبنى اى المنادى قدّم بيان البناء والخفض والفتح
على النّصب لقلّتها بالنّسبة الى النصب ولطلب الاختصار
في بيان النّصب بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع
به اى على الضمة والالف او الواو التي يرفع بها المنادى
في غير صورة النّداء والفعل مسند الى الجار والمجرور
اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم

لسوق

لسوق الكلام ان كان اى المنادى مفردا اى لا يكون مضافا
ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر
اخر اليه معرفة قبل النّداء او بعده وانما بنى المفرد المعرفة
لوقوعه موقع الكاف الاسميّة المشابهة لفظا ومعنى
الكاف الخطاب الحرفيّة وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذالك
لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف ككاف ذالك لفظا
ومعنى وانما قلنا ذالك لانّ الاسم لا يبنى الّا لمشابهة الحرف
او الفعل ولا يبنى بمشابهة الاسم المبنى مثل يا زيد ويا رجل الا
مثالان لما هو مبنيّ على الضمة اولهما على الضمة معرفة
قبل النّداء وثانيهما معرفة بعد النّداء ويا زيدان
مثال المبنيّ على الالف ويا زيدون مثال المبنيّ
على الواو ويخفض اى يجرّ المنادى بلام الاستغا
ثة اى بلام يدخل في وقت الاستغاثة وهي لام
التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انّه

مخصوص من بين امثاله بالدعا نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا
يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم
اى يا القوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث له لم يعلم ان
المظلوم فى هذا المثال مستغاث له ولم يعكس الامر لان
المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التى يفتح لام
الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه
موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد
ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث
له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا
بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب
المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت
مشابهته للحرف ولام الجارة من خواص الاسم فبدخولها
ضعفت مشابهة للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل
قد يخفض المنادى بلام التعجب والتهديد ايضا فلام

التعجب

التعجب نحو للماء ويا للدواهى ولام التهديد نحو يا لزيد
لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما وكيف يصدق قوله
فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من
هاتين اللامين لام الاستغاثة كان المهدد اسم الفا
عل يستغيث بالمهدد اسم المفعول ليحضر فينتقم منه و
يستريح من المخصومته وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب
بوجه اخص منه ليحضر فيقضى منه العجب فيتخلص منه واجيب
عن لام التعجب بوجه اخر ذكره المص فى الايضاح وهو ان
المنادى فى قولهم يا للماء ويا للدواهى وليس للماء ولا للدوا
هى وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهى
ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر
اللام تم وانما على تقدير فتحها فيشكل لاخفاء لا تقتضى
صح نحوا كما هو ظ مما سبق ويفتح اى يبنى المنادى على الفتح
لالحاق الفها اى الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف

فتح ما قبلها لا لام وفيه خ لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح
فبين اثريهما تناف فلا يمكن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق
الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اى ينصب بالمفعولية
ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث
مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل
دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية
متحققة فيه وما غيره مغير عن حاله وما سوى المفرد
المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبهه
واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا
يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون
مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني
وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا
طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا مثل
يا رجلا مقولا لغير معين اى لرجل غير معين وهنا

توقيت

وهنا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوب
لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون
مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم
يورد المص لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل
من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة
الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله
فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من ان يراد
بها معنى معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها
مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة ايراد مثال له على حدة وتوابع
المنادى المبني على ما يرفع به المفردة حقيقة او حكما انما قيد المنادى
بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيد المنادى
المبني بكونه ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها
الرفع نحو يا زيدا وعمرو والا عمرو ولان المتبوع مبني على الفتح وقيد
التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما

كانت مضافة بالاضافة المعنويه وح لايجوز فيها الا النصب وانما
جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لايكون مضافا
معنويا ولا لفظيا ولا شبهه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا
او مشبها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنويه كانا
فى حكم المفرد ليدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية والمشبهة
بالمضاف لانهما كالتوابع المفرده فى جواز الرفع والنصب نحو يا زيد
الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه
ولما لم يجر الحكم الاول فى التوابع كلها بل فى بعضها ولم يجر فيما هو
جار فيه مطلقا بل لابد فى بعضها من قيد فصل التوابع الجاري
هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اى
المعنوى لان التاكيد اللفظى حكمه فى الاغلب حكم الاول اعرابا
وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان
المختار عند المصنف الله ولذا لك الم بقيد التاكيد بالمعنوى
والصفة مطلقا وعطف البيان كذا لك والمعطوف الغير

المتنع

الممتنع دخول يا عليه فان حكمها كما سيجئ ترفع حملا على لفظه
الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضى فيشبه المعرب
فيجوز ان يكون تابعا للفظه وتنصب حملا على محله
لان حق تابع المبنى ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا المنصوب
المحل بالمفعوليه نحو يا تميم اجمعون واجمعين فى التاكيد
ويا زيد العاقل والعاقل فيه الصفة واقتصر على مثا
لها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا فى عطف
البيان ويا زيد والحارث والحارث فى المعطوف بحرف
الممتنع دخول يا عليه والخليل ابن احمد وهو استاد
وهو استاد سيبويه فى المعطوف بحرف الممتنع دخول يا
عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف
فى الحقيقة منادى مستقل فينبغى ان يكون على
حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له
جعلت وهى الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره

حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصار رفعا وابو عمرو
ابن العلاء النحوى القارى حرف النداء المقدم على
الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه
تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى
مستقلا فله حكم التبعية وتابع المنادى تابع لمحله ومحله
النصب وابو العباس وهو المبرد ان كان المعطوف المذ
كور كالحسن فى جواز نزع اللام عنه فكالخليل اى فابو ا
لعباس مثل الخليل فى اختيار رفعه لامكان جعله
منادى مستقلا بنزع اللام عنه مثل النجم الصعق فكابى
عمرو اى ابو العباس مثل ابى عمرو فى اختيار النصب لامتناع
جعله منادى مستقلا والمضافة تعطف على المفرد اى وتوا
بع المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقة
تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت
توابع اولى لان الحرف النداء لا يباشرها مثل يا انهم

كلهم

كلهم فى التاكيد ويا فتيد ذا المال فى الصفة ويا رجل ابا
عبد الله فى عطف البيان ولا يجىء المعطوف بالامثلة
حرفا الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام تمنع دخولها
على المضاف بالاضافة الحقيقة والبدل والمعطوف غير ما ذكر
ما اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه
حكمه اى حكم واحد منهما حكم المنادى المستقل الذى يبا
شره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والا
ول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل
فى الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون
حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اى هذا الحكم غير مقيد
بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين او مضافين
للمضاف او نكرتين للبدل مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا
عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف
مثل يا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا

اى حال من احوال كونهما مطلقين

صالحا و العلم اى علم المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى
فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار
فتحه المبنى عن جواز الفتحة فان جواز الضم لا يكون الا
فى المبنى على الفتح الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحوق
بها اعنى ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما
هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن
عمر مضافا الى حا لكون ذلك الابن مضافا الى علم آخر فكل
علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما فرغت من قاعدة بناء المفرد
على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع
لهذه الصفات والكثرة المناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة
التى هى حركة الاصلية لكونه مفعولا به واذا نودى المعرف
باللام اى اذا اريد نداؤه قيل مثل يا ايها الرجل بتوسيط
اى مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى معرفا باللام تحرزا
عن اجتماع آلتى التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط

هذا

هذا ويا ايها الرجل بتوسيط الامر بين معا والتزموا
يعنى العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز
الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اى الرجل مثلا هو
المقصود بالنداء فالتزم رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة
للحركة البنائية التى هى العلامة المنادى فيدل على انه هو
المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين
فى صفة المنادى ولهذا لم يذكر هنا لئلا يخرج صفة الاسم المبهم
عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اى والتز
موا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل
الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب
وجواز الوجهين انما يكون فى توابع المنادى المبنى وقالوا
بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهى
اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثا
نيهما للكلمة يا الله لان اصله الاله فحذفت الهمزة وعوضت

اللام عنها ولزمة الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجمع
يجتمع هذان الامران في موضع اخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز
ولهذا قال رخاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام
لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان
كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست
لازمة لكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان
يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال ناس في صعا بالنجم
ويا الناس ولعدم الجريان هذه القاعدة في التي في قولهم
شعر من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني
لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة
للكلمة حكموا عليه بالشذوذ في العاملان في قولهم شعر فيا الغلامان
اللذان فرا اياكما ان تكسبان شرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا
بانه اشد شذوذا ولك اي جاز لك في مثل يا تيم تيم عدي اي
في تركيب تكرر فيه المنادى المعرفة المفرده ضم وتعيلي الثاني اسم

مجرورا

مجرورا بالاضافة في اول الضم والنصب على انه وفي الثاني النصب فحسب
اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على
انه مضاف الى العدي المذكور ونصب تيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين
المضاف والمضاف اليه وهذا لك مذهب سيبويه او مضاف
الى العدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد
والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم
بالضم تيم عدي ففتح اتباعا لنصب الثاني كما يا زيد بن عمرو وتعين النصب
في الثاني لانه اما تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم
لا يلقينكم في سوءة عمر والبيت لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر
ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقينكم
في سوءة اي مكروه من قبلي يعني مهاجاته اياهم والمنادى المضاف
الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح اليا مثل يا غلامي وسكو
نها مثل يا غلامي واسقاط اليا اكتفا بالكسرة اذا كان قبله كسرة
احترازا عن نحو يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا مثل يا غلاما وهذان

الوجهان يقعان غالبا فى النداء لان النداء التخفيف لان المقصو
غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصد
من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء و ابقاء الكسره
دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف و الفتحه اخف من الياء
نحو يا غلاماه
و الكسرة وهما اي هذان الوجهان و ان كانا اوقعين فى المنادى
المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان فى كل منادى كذلك بل
الا يجوز فى كل منادى ووجوه اربع
فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء
المغيره بالحذف او القلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا
فى المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحه عن الالف ويكون المنادى
المضاف الى ياء المتكلم بالهاء فى هذه الوجوه كلها وقفا اى فى حالة
الفتح لو وقف يقول يا غلاميه يا غلاميه و يا غلامه و يا غلاماه فرقا
بين الوقف و الوصل وقالوا اى العرب فى نحو ابي و امي يا ابي
و يا امي على الوجوه الاربعه كساير ما اضيف الى ياء المتكلم
مع وجوه آخر زايدة عليها لكثرة استعمال ندائها فى كلامهم
كما

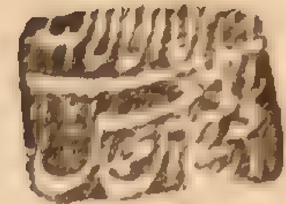
كما اشار اليها بقوله يا ابت و يا امت اى قالوا يا ابت و يا امت
ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اى حال كون التاء مفتوحة
الى وفق حركة الياء ومكسورة لمناسبة الياء وقد جاء بالضم
ايضا نحو يا ابت و يا امت لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره
للقلة وقالوا يا ابتا و يا امتا بالالف بعد التاء جمعا
بين العوضين بعد الياء عنها قالوا يا ابتي و يا امتي احترازا
بين عن الجمع و المعوض عنه فانه غير جايز وقالوا يا ابن ام
و يا ابن عم خاصة عن الاختصاص بالنظر الى الام و العم
اى لا يقال يا ابن اخي و يا ابن خالي بالنظر الى الابن ايضا فانهم
يقولون بنت ام و بنت عم على الوجوه الاربعه شذ باب
يا غلامي فقالوا يا ابن امي و يا ابن عمي بفتح الياء و سكونها
و يا ابن ام او يا ابن عم بحذف الياء و الاكتفاء بالكسرة و يا ابن
و يا ابن عما و يا ابن اما بابدال الياء الفا وقالوا ابن زيادة
وجه اخر شذ فى المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام و يا ابن عم

بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول
اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصايص النداء الترخيم
شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز واقع في سعة الكلام اي ٢
من غير ضرورة الشعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة
فبالطريق الاولى وهو في غيره اي في غير المنادى واقع ضرورة
الشعرية داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى
تخفيفا اي لمجرد التخفيف فعلى هذا يكون ذلك التخفيف لا لعلة
اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون
ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم
غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم
مطلقا بارجاع الضمير المجرور الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم
المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم مطلقا اذا
كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة
منها عدمية وهو ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل

بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا صح

فيه

فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول
لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني
لانه ليس من اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما
بالكلية وان لا يكون مستغاثا بالمجرور باللام لعدم
ظهور اثر النداء فيه من النصب الاعراب او البناء فلم
يرد عليه الترخيم الذي هو من خصايص المنادى ولا مفتوحا
بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب
لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ فكانه من
تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى
ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في آخره المد الصوت
اظهار التفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة
لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والرابع احدهما وجودية
وهو ان يكون المنادى اما علما زايدا على ثلثة احرف لانه لعلمية
ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته



يكون فيما ابقى منه دليل على ما القي منه و الزيادة على الثلثة لم يلزم
نقص الاسم العلم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما
ملتبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زايدا على الثلاثة لان
وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتضى فكيف اذا وقع موقعا يكون فيه
سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا ابقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على
حرفين لان بقائه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان
ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى براسها ولا يرخم لغير ضرورة
منادى اذا لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في
يا صاحب مع شذوذ فالوجه ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما
فرغ من بيان شرائط الترخيم في بيان كمية المحذوف بسببه فقال
فان كان في آخره اي آخر المنادى زيادتان كانتا في حكم الزائدة
الواحدة كما في انهما زيدتا في آخره اي آخر المنادى نحو يا عثمان تامعا
واحترز به عن نحو ثمانية فان الياء والنون فيما زيدتا اولا
ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الاخر كاسماء اذا

جعلتها

جعلتها علما من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب
سيبويه لانها لو كان جمع اسم على ما هو مذهب غيره ولانه
يكون من نحو باب بمار ومروان او كان في آخره حرف صحيح اصلي لتبا
دره الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة
فيخرج منه نحو سعلات لانه لا يحذف منه التاء وهو
اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيتناول مثل ي
ومدعو فان الحرف الاخر منهما في حكم الصحيح في الا
صالة قبله مدة اي الالف والواو او ياء ساكنة
حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزا
يدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج
منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير
وهو اي والحال ان ما في آخره حرف صحيح قبله
مدة اكثر من اربعة احرف من الحروف كمنصور وعمار
ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه

على اقلّ قرينة المعرب و انّما لم يأخذ هذا القيل في
قوله زيادتان في حكم الواحدة لانّ نحو شبون وقلون
يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين
ليس للترخيم حذفتا اى الحرفان الاخيران
في كلا القسمين امّا في الاوّل فلمّا كانتا في حكم الوا
حدة فكانهما زيدتا معا حذفتا معا و امّا في الثاني
فلانه لما حذف الاخر مع صحّة ما قبله حذف المدّة
الزايدة لئلا يرد المثل الثائر صلّت على الاسد وبليت
عن النقد و ان كان مركبا و يعلم من بيان شروط الترخيم
انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل عشر علمين حذف الا
سم الاخير تبقا لـه في بعلبك يا بعل و في خمسة عشر يا
خمسة لتنزوله منزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على
حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان بغير ذلك المذكور
من الاقسام الثلثة فحرف واحد اى فيحذف حرف واحد

يحصل



٣٠

وكذا مناسبه اعنى اذهب فان قلت لا محض التناسب

فى اذهب فليقدر مناسب اخر ينصبه مثلا [illegible] او

اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا يلا

بسه الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب به

او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف ا

لفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد اسند اليه فا

لاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذالك فالرفع

اي رفع زيد فى المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز

بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير

فكيف مما يختار فيه النصب وكذا اى مثل ازيد ذهب

به قوله تعالى كل شيء فعلوه فى الزبر اى فى صحايف اعما

لهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير

لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء فى الز

بر فقوله فى الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى

يلابس

لان صحايف اعمالهم ليس محلا لفعلهم لانهم لم يفعلوا فيها فعلا
بل الكرام الكاتبون او نقول انها كتابة افعالهم وان كان
صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فان معنى المقصد اذا
المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كاين في الزبر مكتوب
فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لان
كل شيء كاين في صحايف اعمالهم هو مفعول لهم ثم لو لو رفع
لازم على ان يكون كل شيء مبتدا والجملة الفعلية صفة
لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتداء تقديره
كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة
ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا
كان الفعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او
نهيا فالمختار فيه النصب والظ ان قوله تعالى الزانية و
الزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه
القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة

عن بعضهم

عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان تمحلوا لاخراجه عن القاعدة
المذكورة لئلا الا في رواية شاذة عن بعضهم يلزم اتفاق
القراء على غير المختار فذهب المص الى ما تمحلوا لاخراجه عنها
فقال نحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة
جلدة الفاء فيه مرتبط عند المبرد لكون الالف واللام في
في الزانية والزاني مبتدا موصولا فيه معنى الشرط فخبرا
لمبتداء كالجزاء والفاء الداخل عليه مرتبط بالشرط الد
الدالة على سببيته للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه
فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما
قبله فتعين فيه الرفع والاية جملتان مستقلتان
عند سيبويه اذ الزانية مبتدا محذوف المضاف و
الزاني عطف عليه والخبر محذوف اى حكم الزانية و
الزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية
لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايض سببية اى ان ثبت

لمعنى الشرط
واسم الفاعل الذي هو صلته كما تقرر

ثانيها فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة [بعد]
لا يعمل فى جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل فى الضا
فتعين الرفع والا اى وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط
وان لم يكن الاية جملتين ايض وهى تكون داخلة تحت
الضابطة فالمختار فيها النصب بط لاتفاق القراء على
الرفع فلابد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الاية
جملتين لتعيين الرفع الرابع من تلك المواضع التى وجب حذف
الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو فى اللغة تخويف شيء
عن شيء وتبعيده منه فى الاصطلاح النحاة معمول اى اسم
عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اى حذر ذالك
المعمول اى اسم عمل فيه النصب تحذيرا يكون مفعولا مطلقا
او ذكر تحذيرا يكون مفعولا له مما بعده اى مما بعد ذالك
المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول
عطف على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا القياس

[margin:] ويجب نصب المحذر

[margin:] المحذّر

لابدّ

لابدّ من ظهيرة فى المعطوف كما فى المعطوف عليه قلنا نعم لكن وضع
فى المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول
بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع المضمر
العائد الى معمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك
والاسد واياك وان تحذف هذان مثالان لاول نوعى
التحذير ومعناه بعد نفسك من الاسد والاسد
من نفسك وبعد نفسك من حذف الارنب وهو رميه
بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقدير [ين]
المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد
الاسد او الحذف فان المراد من نفسك تحذيرهما منهما
لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال الثانى نوعيه
اى اتق الطريق ولا يخفى عليك عن تقدير اتق فى اول النو [عين]
صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغى ان يقدر
فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد فى مثال النوع الثانى غير مناسب

لانّ المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب
ان يقال و بتقدير بعّد او اتق ونحوهما يتقدر مثل بعّد
في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل
نفسك نفسك فان المعنى على هذا بعّد نفسك مما يؤذيك
كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور
اي الطريق الطريق قبل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج من
النوعين فينبغي ان يكون تحذيرا اصطلاحيا وليس كذلك فانه
ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارج عن المحدود
بدليل ذكرها فيما بعد وتقول في قسمي نوع الاول اياك
من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد وان تحذف في المثال الاخير
اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف لانّ
حذف حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول
اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وانّ
فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشدّ

شذوذ

مبحث المفعول فيه

شذوذا لان حذف حرف الجرّ قياس مع ان وانّ وشاذ كثير
في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو
ما فعل فيه اي حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ
او المقدّر او شبهه كذلك اي مطابقة اذا كان العامل مصدرا
فقوله ما فعل فيه فعل شامل اسماء الزمان والمكان كلها فانه
لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر
الفعل الذي فعل فيهما او لا وبقوله مذكور خرج ما لا يذكر
فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل
فيه وان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور
فان شهد يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر
في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل
مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور يخرج مثل هذا
المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل
فيه فعل مذكور ولا يخفى عليك على تقدير اعتبار قيد

الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا للزيادة التوضيح تصوير
المعرف وقوله من زمان ومكان بيان الماء الموصولة او الموصوفة
واشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما
وهو اى المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في فهو مجرور بها وما
يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح
القوم به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص حيث جعل
المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال المص شرط نصبه اى
شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر
وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا
تقبل ذلك اى تقدير في لان المبهم لاشتراكهما في الزمانية
نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان
لكان مبهما قبل ذلك اى تقدير في حملا على الزمان المبهم
لاشتراكهما في المبهم الابهام نحو جلست خلفك والا
اى وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم

يكن

يكن حملة على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست
في المسجد وفسر المكان بالجهات الست وهي امام وخلف
ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا
يتناول جميع ما يقابل وجهه الى الانقطاع الارض فيكون
مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعد بعض الظروف
المكانية الجائز نصبها في لو حمل عليه اى على المبهم
المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو
دون وسوى لابهامهما اى لابهام عند ولدى ولم
يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمهما وفي بعض
النسخ لابهامهما كما هو الظ وكذا حمل على المبهم من المكان
ولفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته
في الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا
حمل عليه وما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت
الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح اى

المبهم من م

على الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح
انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف
لكثرة استعماله وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول
فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم
بدون الدار وبعد تمام معناه انما يطلب المفعول فيه
كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فى الظاهر انه مفعول
فيه ومما يؤيد ذالك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه
فيه يصح ان ينسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب
الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا فى
الدار التى هى جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت
زيدا فى الدار كذالك يصح ان تقول ضربته فى البلد
وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذالك فانه
اذا قال الداخل فى البلد دخلت الدار لا يصح ان
يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار

ليست

ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التى فعلت فلا
يكون الدار مفعول فيه بل مفعول به وقيل معناه على
الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت
مع فى نحو دخلت فى الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون
فى ونقل سيبويه ان استعماله نفى شاذ وينصب اى
المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم
الجمعة فى جواب من قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة فيه
والتفصيل بعينه كما مر فى المفعول به المفعول له هو ما فعل
لاجله اى لقصد تحصيله او لسبب وجوده فخرج به ساير
المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعلا اى حدث
مذكور ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان
فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا فى جواب من قال لم ضربت
زيدا فقوله مذكور احتراز به عن مثل اعجبني التاديب
فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اى الفعل الذى

صحت

فعل لاجله مذكور معه فان قلت هو مذكور معه في ضربته
تاديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه
ويرد نحو اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله اللهم الا
من ذكر المراد الفعل فعل
ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا
مثال لما فعل لقصد تحصيل فعل وهو الضرب فان التاديب
انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا
مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود انما وقع
بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له معمولا مستقلا
غير داخل في المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا للزجاج
فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر
من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين
ادبته تاديبا بالضرب وجبنت في القعود عن
جبنا الحرب او ضربته تاديب ضرب وقعدت قعود جبن
ورده قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا يدخله

في حقيقة

١٠

في حقيقته الا ترى ان صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى
جاء زيد راكبا جاء زيد في وقت الركوب من غير ان يخرج
عن حقيقتها فشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول
له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام في قولك
جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما
يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط
نصبه تقدير في هذا ايض خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام
لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب
في تعليلات الافعال فلا تقدير لغيرها من من او الباء
او في مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا
متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين
هادوا حرمنا وقوله عم ان امراة دخلت النار في هرة
اي لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن
اللفظ وابقائها في النية والنية وكان الاصل ابقائها

في اللفظ او النية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة
اليه انما يكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها
ولم يكتف بارجاع الضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما
يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو
جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اى اتحد فاعلهما على فاعله
احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له
اى للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته
تأديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما
الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان
وجود آخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود
بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا
للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع ا
لصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك
القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم

لوعدك

لوعدي بذلك امس وانما اشترط هذه الشرايط لانه بهذه
الشرايط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق
المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها المفعول معه اى الذي
فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا لمن صدر عنه ا
لفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه بقوله معه مفعول
ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار
والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع
الى اللام واعتذر عن نفسه بما جوزه بعض النحاة من اسناد
الفعل الى اللازم النصب تركه منصوبا جريا على ما هو عليه
في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على
قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الراي شريف
جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير
والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع
الى مصدره اى حيل الحيلولة لان بين اللزوم ظرفية

لايقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل فعل بمصاحبته على ان يكون
مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى المصدر والضمير المجرور للموصول
مذكور بعد الواو احترز عن المذكور بعد غيرها كالفاء المصاحبة معمول فعل
اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته لمعمول
الفعل وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء
والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل
لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اي معنويا نحو ما لك
وزيدا اي ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته
في ذلك في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو
لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور
بعد الواو العاطفة نحو جاء زيد وعمرو فانها لا تدل الا
على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان
مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل
او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو

التي

التي موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي
فيها مع الجمع فناسب معنى المعية فان كان اي وجد الفعل
اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز
اي ولم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت
زيدا وعمرا لوجوب العطف والنصب على المفعولية
جايزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا
بالنصب على المفعول معه وان لم يجز العطف بل يمتنع والا اي
تعين النصب نحو جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم
الفاصل لا بتاكيد المنفصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان
الفعل معنى اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز
اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحتمل على عمل
العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف
نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان كان لم يجز العطف

بل امتنع تعين النصب حيث لا وجد سواه نحو ما لك وزيدا
وما شانك وعمرو فانه امتنع العطف على الضمير المجرور
بلا اعادة الجار غير جايزة ولم يجز عطف عمرو على الشان
اذ السوال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الاخر
وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذا الامثلة لان المعنى ما تصنع
وبايما تلتبس ببيانهما ماشانك وزيدا ومعنى ما لك وزيدا
ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو والحال لما فرغ
من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة
الفاعل والمفعول به اي من حيث هو الفاعل
او مفعول به كما هو الظاهر بذكر الهيئة يخرج ما تبين
الذات كالتميز وباضافتها الى الفاعل او المفعول به
يخرج ما بين هيئة الفاعل والمفعول به كصفة المبتدأ
نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل
او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول و

هذا

حال

هذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه
مثل ضرب زيد عمرو راكبين لفظا او معنا اي سواء
كان الفاعل والمفعول الذي وقع الحال عنه سواء
عنه لفظا اي لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل او
مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم في فحوى الكلام
سواء كان ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اي
معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية ا
لمفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبا
لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول به اعم
من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيها الحال عن
المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به
وكذا المفعول المطلق ضربت الضرب شديدا
فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل

فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا
يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول
نحو قوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم
اخيه ميتا فانه يصح ان يقول بل نتبع ابراهيم حنيفا مقام
بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل اخاه ميتا مقام
ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء
المضاف اليه فكان الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه
مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هولاء مقطوع مصبحين فقوله
مصبحين حال عن هولاء باعتبار ان الدابر مضاف اليه
جزءه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله
باعتبار ضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن
مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ولو قرئ تبين على
صيغة الماضي المعلوم من باب التفعيل او يبين على
صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار التفعل

والمجرور

٠٠١٣٥
١١/١٢
٣٩٢١

والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من
المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل
والمفعول الا ان الدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل
ضربت زيدا قائما مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية
تاء المتكلم ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا
الكلام ومنطوقه باعتبار معنى خارج فهما ملفوظان ملفوظاته
مثال حقيقة زيد في الدار قائما مثال للفظي الملفوظ
حكما فان فاعليه الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج
عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما
مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ
هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او
التنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا
مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم

الكلام اشير ابنه و بصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما
باعتبار معنى اشير او انبه و بصير زيد به الخارج عن منطوق
الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعا
ملها اى عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو
ضربت زيدا قائما او ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه
و ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد
ذاهبا راكبا و زيد فى الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا
باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما
والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه
المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او
تقديره كالاشارة والتنبيه فى نحو هذا زيد قائما
كما مر وكالنداء والتمنى والترجي والتشبيه فى نحو
يا زيد قائما و ليتك عندنا مقيما و لعلك فى الدار
قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اى شرط الحال

ان تكون

ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد
الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف
زائد على الغرض و ان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم
عليه فى المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اى ليس
اشتراطها يكون صاحبها معرفة فى جميع موادها
بل فى غالب موردها اى اكثرها وبيان ذلك ان موارد
وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة
موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية غناء
المعرفة للاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر
حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او فرا
فعة فى حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد
الا انقضا للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما
عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال
فيه غير هذه الامور وغالب موارد وقوع الحال واكثرها

هو هذا القسم ووقوع الحال فى الامر وهذا القسم مشروط
بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها
معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال لان غالبية كون
صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه فى بعض المواد تنافى الشرطية
ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها
معرفة مبتداء وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان يكون
نكرة فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال
شعرا لبيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل
حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث او ا
لتخلية بين المرسل وما يريد اى ارسلها معتركة اى مزدحمة
ولم يذدها اى لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اى لم يخف
نغص الدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من
العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه
ما عساه لم يشرب يكن شربه منه لعل المراد به ههنا

نفس مداخلة بعضها فى بعض او المعنى على نغص الدخال
ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك متاول
بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة
وتاويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال
محذوفة اى يعترك العراك وينفرد وحده اى انفراده
وتجتهد جهدك فهذه جمل الفعلية وقعت حالا وهذه
المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف
موضوعة موضع النكرات اى معتركة ومنفردا ومجتهدا
فالصورة وان كانت معرفة فهى فى التقدير نكرة كما
ان حسن الوجه فى صورة المعرفة وهى فى المعنى نكرة فان
كان صاحبها اى صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها
شائبة تخصيص ما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة
بينها وبين معرفة نحو جاءنى رجل وزيد راكبين وجب تقديمها
عليها اى تقديم الحال على صاحبها لتخصيص النكرة

تنقدیمها الا انها فی المعنی مبتداء وخبر و لئلا یلتبس
بالصفة فی النصب فی مثل قولنا ضربت راکبا ثم قدمت
فی سایر المواضع ان لم یلتبس طردا للباب ولا یتقدم
ای الحال فیما عدا مثل زید قائما کعمرو قاصدا علی العامل
المعنوی قد عرفت فیما قبل العامل المعنوی وان ما
هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما
یشبهه اعنی الجار والمجرور خارج عنه داخل فی الفعل
او شبهه فعلی هذا معنی الکلام ان الحال لا یتقدم
علی العامل المعنوی اتفاقا بخلاف الظرف ای بخلاف
ما اذا کان العامل ظرفا او شبهه فان فیه خلافا ف
سیبویه لا یجوزه اصلا نظرا الضعف الظرف فی العمل
وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتداء نحو زید قائم
فی الدار واما مع تاخیر المبتداء عن الحال علیه فانه
وافق سیبویه فی المنع فلا یجوز قائما زید فی الدار

ولا

[illegible]
ولا اما و یحتمل ان یکون معناه ان الحال وان کانت
مشابها للظرف لما فیه من معنی الظرفیة الا ان
الظرف یتقدم علی عامله المعنوی لتوسعهم فی الظروف
واختلاف العامل المعنوی واما اذا جعلت خلا
فی العامل المعنوی کما هو الظاهر من کلامهم فالمراد هو
الاحتمال الثانی للغیر وکما تیقدم الحال علی المعنو
کذالک لا یتقدم علی ذی الحال المجرور سواء
کان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان کان
مجرورا بالاضافة لا یتقدم الحال علیه اتفاقا
نحو جاءتنی مجردا عن الثیاب ضاربة زید
وذالک لان الحال تابع وفرع لذی الحال والمضاف
الیه لا یتقدم علی المضاف فلا یتقدم تابعه
فان کان مجرورا بحرف الجر ففیه خلاف فسیبویه
واکثر البصریة یمنعون تقدمها علیه للعلة

والحال لا تتقدم علیه [illegible]

المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال على
الاصح ونقل عن بعضهم تجواز استشهادا بقوله
تعالى وما ارسلناك الا كافة ولعل الفرق
بين الحرف الجر والاضافة ان حرف الجر معدل
للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام
لفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت براكبة
هند فكانه من تمام الفعل فكانك قلت اذهبت
راكبة هند فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا
واجاب بعضهم عن هذا الاستشهاد لان بجعل كافة
حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم يجعلها
صفة المصدر اى ارسالة كافة وبعضهم يجعلها
مصدرا كالكاذبة والعاقبة والكل وتعسف وكل
ما دل على هيئة اى صفة سواء كان الدال
مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان

تاول

للناسخ

تاول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة
وهو حاصل به وهذا على جمهور النحاة حيث شرط
اشتقاق الحال وتكلفوا فى تاويل الجامد بالمشتق
ومع هذا فلا شك ان الاغلب فى الحال الاشتقاق
مثل بسرا ورطبا فى قولهم هذا بسرا وهو ما بقى فيه
حموضة اطيب منه رطبا وهو البسر به ما فيه حلاوة صرفة
فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية
والرطبية ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر والرطب
بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب
النخل اذا صار رطبا عليه والعامل فى رطبا اطيب باتفاق
النحاة وفى بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم
بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه فى العمل لانه اذا تعلق
بشئ واحد حالان باعتبارين اى المفضل والمفضل
عليه مختلفين يلزم ان يلى كل منهما متعلقه والبسر به

قالوا بان هذه المعرفة والصفة مشتقة اى للمعرفة المشتق ٢ ى زهر

هذا اذا كان هذا اشارة الى النخل لان المبسر والنخل كما يدل عليه اشتقاقه اما اذا كان الى الثمر كما هو الظاهر فيحتاج فيهما الى التصحيح وغير التصحيح او المدرك وغير المدرك

تعلقت بالمشار اليه بهذا امن حيث انه مفضل وهذا
بحيثية وان لم يكن معتبرة فيه الا بعد اضمار هو اطيب
لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر
مقامه واجيبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث
انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضى
واما الضمير المستكن فى افعل فانه وان كان مفضلا
لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى بأسا
بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب
بعضهم الى ان العامل فى بسرا اسم الاشارة اى اشير اليه
حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون
المشار اليه اتمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحالة
البسرية ولانه يصح وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح
اعماله فيه نحو ثمرة نخلتى بسرا اطيب منه رطبا وتكون
اى الحال جملة لانها على الهيئة كالمفردات فصح ان تقع

ما الامثلها ولكن يجب ان يكون الجملة الحالية خبرية محتملة
للصدق والكذب لان الحال واجرائها عليه من قوة الحكم بها
عليه والجملة الانشائية لا يصح ان يحكم بها على شئ ولما كانت
الجملة مستقلة فى الافادة لا يقتضى ارتباطها بغيرها صار
الحال واجرائها عليه فى قوة عليه فاذا وقعت الجملة حالا لا بد
لها من رابطة ترتبطها الى صاحبها وهى الضمير والواو وا
لجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون
فعلها مضارعا مثبتا او منفيا او ماضيا مثبتا او منفيا
فهذه خمسة جمل فالاسمية اى الجملة الاسمية الحالية
مثبتة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية فى الاستقلال
فناسب ان يكون الرابطة فيها فى غاية القوة نحو جئت وانا
راكب وجئت وانت راكب او بالواو وحدها لانها تدل
على الربط فى اول الامر فاكتفى بها مثل قوله عم كنت نبيا وآدم
بين الماء والطين وهذا اى الربط بالواو وحدها او
بهما مع الضمير انما يكون فى الحال المنتقلة واما فى الحال المؤكدة

... هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو
... تخلل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير
وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل
على الربط اول الامر بحكم كلمته فوه الى في فلابد من الواو وعلى
الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي تكون
الفعل فيها مضارعا مثبتا ملتبسة بالضمير وحده لمشابهته
لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد
يسرع وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية
المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المنفي او المثبت بالواو
والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء با
لضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني
زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني
زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد
خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج عمرو او جاءني
زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج غلامه ولابد

في الماضي

في الماضي المثبت لا المنفي من دخول قد لفوائد ...
الماضي الى الحال لغة على الماضي المثبت الواقع حالا لايدل ...
على قربه زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال
او وقوعه عليه تجوزا لان المتبادر من الماضي المثبت اذا
وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل
فلابد من قد حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب
الكوفيين فانهم لا يجوزون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت
ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة
منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد
حصرت وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فا
نهما لا يجوزان حذف قد وسيبويه [illegible] قوله
تعالى حصرت صدورهم بقوم حصرت صدورهم
فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو
الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط

ر النفي بلا قاطع فيشتمل زمان
يجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة
حالية كقولك للمسافر اي الشارع في السفر او المنتهى
له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال
المخاطب وقوله مهديا اما صفة راشدا او حال بعد حال
او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا
بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن
نجمع عظامه بلى قادرين و يجب حذف العامل في بعض الا
حوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي
لا ينتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة
والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك
عطوفا اي فان العطوفية لا ينتقل عن الاب في غالب الامر
اي احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته
وصرت منه على يقين او من حققت الامر بهذا المعنى بعينه

قرينته

او بمعنى

او بمعنى اثبته اي تحققت ابوته للعطوف
يقين او من اثبتها للعطوف قال صاحب المفصل
التقديرات عندي ان يقدر احقه عطوفا وشرطها
اي شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اي
مؤكدة بمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض
اجزائها كالعامل في قوله تعالى وارسلناك للناس
رسولا فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى قائما بالقسط لانه حال مؤكدة من فاعل
شهد ولا بد ههنا من قيد آخر وهو ان يكون عقد
تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا
لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا
والله نحو الله شاهد قائما بالقسط التمييز ما
اي الاسم الذي يرفع الابهام ويحترز به عن البدل
فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس مما يرفع الابهام

مبحث التمييز

يراد معين المستقر اى الثابت الراسخ
[...]وع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان
[...] بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف
الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رايت عينا
جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير
مستقر بحسب الوضع بل نشاء فى الاستعمال باعتبار تعدد
الموضوع له وكذا يقع بها الاحتراز عن اوصاف مبهما ما نحو
هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوعا لمفهوم كلى شرط استعماله
فى جزئياته ولكل جزئي جزئي منه ولا ابهام فى هذا المفهوم الكلي ولا فى واحد
شئ مما استعمل فى جزئياته واحد جزئياته بل الابهام انما
انشاء من تعدد الموضوع له والمستعمل فيه فتوصيفه
بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع فى الموضوع له
من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف
البيان فى مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد ابي حفص

عمر

وعمر موضع لشخص المعين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر واشهر زاد
بذكره الخفاء الواقع فى ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام
الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال
فانهما ترفعان الابهام المستقر الواقع فى الوصف لا فى الذات
وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف من
فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من
النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه
الا من حيث ذاته اى جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من
جنس العسل او الظل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه
لا يعلم منه بحسب الوضع اتبع بصفة انه بغدادي او مكي
فانا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع
اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع
الابهام الذاتي قيل زيتا قرينا يرفع الابهام المستقر عن
الذات لا النعت والحال فانما ترفعان الابهام عن الوصف

[illegible]

[illegible] ومقدرة صفة ان لذات اشارة الى تقسيم ا
لتميز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا
فانه فى قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد ونفسا يرفع الا
بهام عن ذالك الشئ المقدر فيسفا الاول اى القسم الاول
من التميز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه
عن مفرد ويعنى به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف
مقدار صفة لمفرد وهو ما قلنا المراد بقوله ما يقابل الجملة
ما يقابل الجملة باعتبار النسبة فيكون المعنى ونعنى
ما يقابل النسبة فى الجملة وفى شبهها وفى المضاف
من حيث انه مضاف وفى المادة المذكورة لا الابهام فى
النسبة بل فى ذات المضاف واصل الجواب ان زيدا تميز عن
ذات المثل لا عن المضاف من حيث انه مضاف اى النسبة
الاضافية او ما يقدر به الشئ اى يعرف به قدره ويبين
غالبا اعنى غالب المواد واكثرها اى رفع الابهام مطلقا

يحقق

يتحقق فى ضمن هذا الرفع الخاص فى اكثر المواد وذالك
لان الابهام فيما اكثر المقدار اما متحقق فى ضمن عدد
نحو عشرون درهما وسيأتى ذكر تميز العدد وبيانه
فى باب اسماء العدد واما فى ضمن غيره اى غير العدد
كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو
منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع
نحو ذراع ثوبا وكالقياس نحو على التمرة مثلها زبدا الى
بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير
وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح
نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما
فى رطل زيتا او النون كما فى منوان سمنا او الاضافة
كما فى على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام
المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم مستعمل الاضافة
مع التنوين والنون التثنية والجمع ومع الاضافة

لانّ المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه
الفعل اذا تمّ بالفاعل وصار به كلاما تامّا فيشابه التميز و
الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كان المفعول
حقّه ان يقع بعد تمام الكلام فينصب ذلك الاسم التّام قبله
لشبهه الفعل التّام بفاعل وهذه الاشياء انّما قامت مقام
الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل لاني
لان لام التعريف الداخلة على اوّل الاسم وان كان يتم بها
الاسم فلا يضاف معها لا ينصب التميز عنه فلا يقال عندي
الرّاقود خلا فيفرد اى التميز وان كان الاسم التّام مثنّى
او مجموعا ان كان اى التميز جنسا وهو مما يشابه اجزاؤه
يقع مجرّدا عن التّاء على القليل والكثير فلا حاجة
الى تثنية وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب
بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع
اي ما فوق النوع الواحد فيشتمل المثنّى ايضا

لانّه

لانّه لا يدلّ لفظ الجنس مفردا عليهما فلا بدّ من
ان يثنى او يجمع قيل وفى تخصيص قصد الانواع با
لاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين
للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن
ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس
سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية
ويجمع اى يورد التميز على ما فوق الواحد جوازا
حيث لم يقصد الواحد في غيره اى غير الجنس نحو
عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اى المفرد
المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية او المعنى
ان وجد التميز متلبسا بتنوين المفرد او بنونه
التى للتثنية فانه لما تم الاسم بها اقتضى التميز جازت
الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التميز
اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية
جوازا شايعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع

الابهام بذالك مع التخفيف نحو رطل زيتٍ ومنوا سمنٍ والا
اى وان لم يكن بتنوينٍ او بنون التثنية بان يكون بنون
الجمع او الاضافة ولا يجوز الاضافة الا بقلةٍ في نون
الجمع نحو شرو ذرسم اما في الاضافة قليلا يلزم اضافة
المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير
التميز نحو عشريك وعشري رمضان باتفاق لكثرة
الحاجة اليه فلو اضيف الى التميز لزم الالتباس في بعض
الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان
انه المراد عشرين رمضان او المراد اليوم العشرين رمضان
فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون
الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدارٍ عطف على عن مفرد
مقدار كذالك يرفع عن مفرد غير مقدار اى ما ليس بعدد
ولا وزنٍ ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديداً فان
الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تميزا والخفض
اي خفض التميز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا له

حصول

حصول الغرض مع الخفة والقصور غير المقدار عن طلب
التميز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه
المثابة والثاني اى القسم الثاني من التميز وهو ما يرفع الابهام
عن ذاتٍ مقدرة يرفع عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات
مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة
يستلزم الابهام فيها للتناسب صرح بدفعه عنها ليستلزم
الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان
مقابلة اما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول
انما هي لمجرد النسبة لا غير في جملة اى نسبة كائنة في جملة او ما
ضاهاها اى ما شابهها عطف على جملةٍ وهو اسم الفاعل
نحو الحوض ممتلئ ماءً او اسم المفعول نحو الارض مفجرة
عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم
التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا
كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا نحو طاب زيد نفسا

مثال الجملة و التميز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال

لما يشبه الجملة و التميز فيه يصلح ان تكون لما انتصب عنه ولمتعلقه

وحينئذ لا فرق فى التميز بين الجملة وما ضاهاها فنقول ان المثالات

فى قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا دارا

نقوله وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى

فهو ناظر الى كل من المثالين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة

اى المصـ
اورد لكل من التميز الواقع فى الجملة او ما ضاهاها خمسة

امثلة فالنفس عين غير اضافى خاص المنتصب عنه والاب عين

اضافى محتمل لهما والابوة عرض اضافى والعلم عرض اضافى وكل

منهما متعلق بالمنتصب عنه او فى اضافه عطف على قوله فى جملة

او ضاهاها مثل يعجبنى طيبه نفسا ونحوه لانه اظهر التميزان

والاخفائه وابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة

على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة

صفة الى ان التميز قد يكون [illegible] مشتقة وابهم لما اورده

صاحب

صاحب المفصل مثالا لتميز المفرد على ان يكون الضمير فيه

مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تميزا عنه اراد

ارسي قسم الاول ان ينبه على ان يصلح ان يكون تميز عن نسبة على ان

يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون فى نسبة الدار

اليه والدر فى الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد بها الخير

لله خيره فارسا والفارس اسم الفاعل من الفراسة بالفتح

مصدر فرس بالضم اى حذق بامر الخيل واما الفراسة با

لكسر فمن التفرس ثم ان كان اى التميز بعد ما لم يكن نصا

فى المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد

بجعله له الاطلاق عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذالك

التميز تارة له اى للمنتصب عنه بان يكون تميزا يرفع الابهام

عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تميزا يرفع الابهام عن متعلقه

وذالك بحسب القراين والاحوال مثل ياقى طاب زيد ابا

فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تميزا عن

عن زيد اذا اريد اسناده الطيب اليه باعتبار انه ابوه
وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب
مسندا الى متعلقه وهو ابوه والاب اي وان لم يكن التمييز
بعد ما لم نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه
فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا
فان هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح
جعلها له بالتعبير عنها فهي لمتعلق زيد وهو الذات
المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما
اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا
فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما يتعين لمتعلقه ما قصد
من وحدة التمييز وتثنيته وجمعيته سواء كانت لوافق
ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين
والزيدون آباء او لا لمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد
واجدادا له فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة

التمييز

التمييز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنيته
واذا قصد جمعيته [illegible] جمعا فان صيغة المفرد لا يصلح
ان يطلق على المثنى والجموع الا اذا كان التمييز جنسا يقع
على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته
لا يلزم ان تثنى ذلك ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان
يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا
حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدون
علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو جنس الانواع
من حيث امتيازها النوعية فانه لا بد من تثنيته
او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون كما علوما اذ
اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين
نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى
وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لله دره
فارسا او ما دلت تبيا نحو كفى زيد رجلا فان معناه

كالمانى الرجولية كانت الصفة ليستدعى موصوفا والمذكور
اولى الموصوفية فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد
زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه
الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة
صفة له مع مطابقتها اياه او يجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل
والواو للعطف على خبر كانت اى كانت صفة له و مطابقة اياه
والمراد بالمطابقة الاتفاق فى الافراد والتثنية والجمع والتذ
كير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اى الصفة
المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب
زيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن
زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم اعز من
قايل تؤيد التميز لان من تراد فى التميز لا فى الحال وايضا المقصود
مدحه بالفروسية وقد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات
ولا تتقدم التميز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق

صفة لها على التعقيب لا لتعلقه لان الصفة ع

فلا

فلا يقال عندي درهما عشرون ولا منوينا رطل لان عامله
ح اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة
كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اى اصح المذاهب
ان لا تتقدم التميز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح
او بغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه
نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما
نحو فجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيونها او اذا جعلته
متعديا امتلا الاناء اى الماء الماء والفاعل لا يتقدم
على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل ومنها بحيث ان الماء
فى قولهم امتلاء الاناء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور
من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما يقيد اسنادا
لامتلاء الى بعض متعلقات الاناء وهو على سبيل التجوز وقصده
دفع الابهام فيه لاجرم ميزه بقوله ماء فهو فى معنى امتلاء ماء
الاناء فالماء فاعل معنى وكذالك بعينه مثل قولك بيع زيد تجارة

فان التجارة تميز ترفع الابهام عن شئ منسوب الى زيد وهو
التجارة فالفاعل فى قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد
الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم
المشهورة وهى ان التميز عن النسبة اما فاعل فى المعنى
او مفعول من التميز فى هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول
فلا تطرد تلك القاعدة خلافا للمازنى والمبرد فانهما يجوزان
تقديم التميز على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل والمفعول
نظرا لقوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل
والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها فى العمل متمسكين
فى هذا التجويز بقول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها
وما كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير تانيث الضمير فى تطيب
فانه يكون فى كاد الضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب
اليها فقدم ما عليه واما على تقدير تذكر الضمير فضمير كاد
للحبيب ونفسا تميز من نسبة كاد اليه اى وما كاد الحبيب نفسا

تطيب

مبحث المستثنى

تطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تاء
ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى
الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب
تطيب فتكلف وتعسف غير قادح فالتمسك المستثنى اى ما
يطلق عليه لفظ المستثنى واصطلاح النحاة على قسمين ولما
كانت معلومية هذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف
كافية فى تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما
احكاما خاصة لا يمكن اجراءها عليه الا بعد معرفته فقال
متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اى الاسم الذى اخرج
واحترز به عن غير المخرج كمجردات المستثنى المنقطع عن
متعدد جزئياته نحو ما جاءنى احد الا زيدا واجزائه
مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد
لفظا اى ملفوظا نحو جاءنى القوم الا زيدا او تقديرا
نحو ما جاءنى الا زيدا اى ما جاءنى احد الا زيدا بالا غير الصفة

واخواتها واحترز به عن نحو جاءنى القوم لا زيد وجاءنى القوم الا
زيد وما جاءنى القوم لكن زيد جاء فالمستثنى المنقطع هو المذكور
بعدها اى بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز به
عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذى لم يكن داخلا فى
المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك
جاءنى القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم
يكن نحو جاءنى القوم الا حمارا وهو اى المستثنى مطلقا حيث
علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يفطن له من تعريف
قسميه اعنى المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير
مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة رعاية للاختصار منصوب
وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرهما غير
الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التى للصفة داخلا
فى المستثنى لئلا يغفل عنه فى كلام موجب اى ليس بنفى ولا نهى
استفهام نحو جاءنى القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع فى

كلام

كلام غير موجب لانه ليس بواجب النصب على ما سيجئ ولا
حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام
موجبا تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه
ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية
لا على المستثنى لان الكلام فى كونه منصوبا مطلقا لا
فى كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان
بعد خلا او عدا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد
انما هو على الاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا
لا منصوبا والعامل فى نصب المستثنى اذا كان منصوبا
عند الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى
الفعل بتوسط الا لانه شئ يتعلق بالفعل او معنا
تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما
وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما
عطف على قوله بعد الا اى المستثنى منصوب وجوبا

النصب بدل

بكلام

اذا كان المستثنى مقدمًا على المستثنى منه سواء كان فى كلام
موجب او غيره نحو جانى الا زيدا احد لامتناع تقديم
البدل على المبدل منه او منقطعًا اى المستثنى منصوب
ايضًا وجوبًا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما فى الدار احد
الا حمارا فى الاكثر فى اكثر اللغات وهى لغات اهل الحجاز
فانهم قبائل كثيرون او فى اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم
ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب
عندهم انه لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا
بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق
الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى
قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءنى
القوم الا حمارا فههنا يوافقون الحجازيين فى الايجاب
نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من
رحم اى من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم

يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم فيها ح

المعصوم

المعصوم فلا يكون داخلا فى العاصم فيكون منقطعا
او كان بعد خلا وعدا اى المستثنى منصوب ايضا
وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا
جاوزه مثل جاءنى القوم خلا زيدا وخلا زيدا وهو
فى الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار
من الانيس وقد يضمن معنى جاوز او يحذف من
ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا
التضمين او الحذف والايصال فى باب الاستثناء
ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بالا التى
هى ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى المصدر الفعل
المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى البعض مطلق
من المستثنى منه والتقدير جاءنى القوم خلا او
عدا مجيئهم الى الجائى منهم او بعض منهم زيدا وهما
فى محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا

اشبه بالّا التى هى الاصل فى باب الاستثناء فى الاكثر اى النّصب بها انّما هو فى الاكثر الاستعمالات لانهما حرفا فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انّهما حرفا جر قال السيرافى لم اعلم خلافا فى جواز الجر بهما الّا انّ النّصب بهما اكثر او ما خلا او ما عدا اى المنصوب بهما وجوبًا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدريّة مختصّة بالافعال نحو جاءنى القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرو او تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على ظرفيّة بتقدير مضاف اى وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد او وقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اى جاؤ خاليا بعضهم او مجيئهم عمرو او على الحالية عن زيد ومجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرو او عن الاخفش انه اجاز الجر بهما على انّ ما فيهما زايدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف او لم يعتد به

لستغنى

ولهذا

ولهذا لم يقل فى الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءنى القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو سيجىء اهلك لا يكون بشرا وانّما يكون النّصب فا جبا بعدهما لانهما من الافعال الناقصة والمستثنى بعدهما خبرهما بدل الناصب للمعبر ويلزم اضمار اسمهما فى باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور اولى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما فى التركيب ومحلّ النّصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل بهذه الافعال الّا فى المستثنى[1,2] النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الّا من الضمير المجرور فى غيره اى حال كون المستثنى واقعا فى محل يكون متاخّرًا عن الاحتراز انما اذا كان بعد ساير ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما فى كلام غير موجب احترازا عما اذا وقع فى كلام موجب

الفصل الفعل المضارع ما النفي فيها لا
فما ثابتة مقام الا وهي النفي فيها
معنى نفيه اي في المستثنى

فانه منصوب وجوبا كما مرّ والحال انه قد ذكر المستثنى منه
فانه يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ دون المستثنى
منه بغير واو على انه صفة الكلام غير موجبا اي كلام غير موجب
ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا
مقدّما على المستثنى منه لان حكمها قد علم فيما سبق
والنفي بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية
والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد
الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء
وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو
هو المختار او بطريق الاستثناء وهو جايز غير مختار وانما
اختار البدل في هذه الصور الثلاثة لان النصب على الاستثناء
انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة
الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب
اي المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه

العامل

العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه
غير مذكور ويخص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه
فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ كما
يراد بالمشترك المشترك فيه فهو اي والمحل المستثنى
واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فايدة صحيحة
مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا
زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضربه كل واحد
المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم
مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو كل قولك حيوان
تحرك التمساح فكذا الاسفل عند المضغ الا التمساح
او يكون هناك قرينة دالة ان المراد بالمستثنى
منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا
مثل قرأت الا يوم كذا اي اوقعت القراءة
كل يوم الا يوم كذا الظهور انه لا يريد المتكلم

العوامل

خ

خنك

لمستثنى

جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر ومثل
ذالك والقايل ان يقول كما يستقيم المعنى على تقدير
عموم المستثنى منه فى الموجب فى بعض الصور فربما لا
يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى غير الموجب
ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط فى غير الموجب
ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرات الا يوم
كذا الا بعد تخصيص اليوم ايام الاسبوع مثلا فيجوز
مثل هذا التخصيص فى ضربنى الا زيد بان تخصيص المستثنى
منه كل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك
قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين فى كون كل
واحد منهما جايزا مع القرينة وغير جايز بدونها
واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب فى الايجاب
عدم استقامة المعنى على العموم وفى النفى عكسه
لان اشتراك جميع افراد الجنس فى انتفاء تعلق

الفعل بها ومخالفته واحدا ايها اياها فى ذالك مما يكثر
ويغلب واما اشتراكها فى تعلق الفعل بها ومخالفة
واحد اياها فيها فمما يقل كما فى المثال المذكور رحبه وبان
الفرق بين قولك قرات الا يوم كذا وضربنى الا زيد
ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من
المستثنى منه مقطوع دخوله فيه فى الاول وعدم
ظهورها فى الثاني فلو قام فى الثاني ايضا قرينة
ظاهرة لدلالته عليه على بعض معين كما اذا قيل
من ضربك من القوم اى القوم الداخل فيهم زيد
فقلت ضربنى الا زيد فلا شك ان ذالك ايضا مما يستقيم
فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان القرينة كذا
لك فى الموجب والغالب فيه عدم عدم استقامة المعنى
ومن فقر ثمه من اجل ان الفرغ لا يكون فى الموجب الا
ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيدا الا عالما اذ معنى

ما نال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى زيد دائما
على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال
الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن
ان يكون زيد عليها مما لا يناقض ويستثنى من جملتها
العلم او يحمل ذالك على المبالغة في نفي صفته العلم كانك
قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم
وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا
المفطن ع يخفى على المفطن انه يمكن بمثل هذا التاويلات ارجاع
جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الا
ستقامة كما يقال في قولك ضربني الا زيد المراد كل
من يتصور منه الضرب من معارفك او المقصود منه
المبالغة في علو المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل
من حيث حملته على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى
الموضع اي يحمل موضع المستثنى منه لا على لفظه على
الموضع اي محل موضع

بالمختار

بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد
فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا بمجرور محمول
على لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو
محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا
الا شيء لا يعبأ به اي لا يعتد به فشيء مرفوع على محل
شيء لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في
كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة
شيء المستثنى قبل انما وصفته به لئلا يلزم استثناء
الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى
منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية
او لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير
الشيئية لكان الطف وادق وانما تعذر البدل
على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغراقية
لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اي بعد ما صار

الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي
بعد الانتقاض فلو بدل عن اللفظ وقيل ما جاءني من احدٍ
الا زيدٍ بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم زيادة
من في الاثبات وذلك غير جائز في الصورتين الاخيرتين
لانه لو ابدل المستثنى عن اللفظ وقيل لا احد فيها الا
مجرورًا بالنصب لان فتحة شبيه بالحركة الاعرابيه لا حصلت
بكلمة لا نفي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من تقدير
لا حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله
ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى
منه لا بد من ما كذلك ليعمل فيه وما لا لا يقدران لا
حقيقته اذا لم يكن البدل الا بتكرير العامل او حكما
اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سرايته حكمه
اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملتين في
المستثنى المحمول على البدل بعكسه هنا اي بعد الا ثبات

يعني

يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لا
نهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا
وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ
حمل على المحل فعمرو ومرفوع على انه محمول على محل احد
وهو الرفع بالجزئية فان قلت لاحد في هذا المثال محلان
من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد
وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر واحمله على محل البعيد
لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى
النفي بالا وقد انتقض بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه
بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي
فيما يقصد بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا
اثر فيها لنقض بمعنى النفي في عملها لبقاء الامر العاملة
فيها اي ليس لاجله اي ذلك الامر وهي الفعلية ومن
ثمه اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي عمل

وهو الرفع بالابتداء وتشبيها على الاثر محمول على محل اسمها ع

ما ولا بالعكس جاز ليس زيدا الا قائما باعمال ليس في قائما و
ان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها و امتنع ما زيد
الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد
انتقض النفي بالا و المستثنى مخفوظ اي مجرور بعد
غير وسوى بكسر السين او ضمها مع القصر وسواء
بفتح السين وكسرها مع المد لكونها مضافا اليه لكونه
وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم
واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد وفاعله
مضمر ومعناها برئته المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو
ضرب القوم عمروا حاشا زيدا اي برأه الله نحو ضربهم واعراب
غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ سوح باعراب
موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور
فيما سبق فكانه لما انجرت المستثنى بالاضافة اشتغل
اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات

سميته

مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع
صفة كما يقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا
الوجه كثير في الكلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت
مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك اشتراك
كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اي
على كلمة غير في صفته لكن لا تحمل الا عليها في صفته غالبا
الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد
فوجب ان يكون موصوفا مذكورا او مقدرا كما قد يكون
مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا
يكون متعددا لتوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء
انه لا بد لها في الاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى
يقول منه فلا يقال في الصفة جاءني رجل الا زيد و المتعدد
اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط
ان يكون مستثنى فدخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيدا

منكوراً اي منكر لا يعرف باللام حيث يراد بالعهد او الاستغراق
فيعلم التناول قطعاً على تقدير الاستغراق وعلى تقدير
ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء
المتصل او عدم التناول قطعاً على تقدير ان يشار به
الى جماعة لم يكن زيد منهم ولا يتعذر المنقطع غير محصور
نوعان لها الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال والمحصور
واما بعض منهم معلوم العدد نحو له عشرة دراهم او عشرون
وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصوراً على
احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر
الاستثناء نحو كل رجل الانبياء جاءني وله على عشرة
الا درهما فانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل
الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى
حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا يحمل
على الصفة غالباً فيقيد ما بقولنا غالباً لانه يتعذر الاستثناء

في المحصور

في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيد وقد يتعذر
في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحداً والا رجلا
رجالاً والا حماراً ولكن لما كان ذلك نادراً لم يلتفت
المصنف البتة في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما
اي في السماء والارض آلهة جمع اله ولا دلالة فيها على
عدد محصوراً الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا
عن الانتظام فالا في الآية صفة لانها تابعة لجمع
منكور غير محصور هي آلهة ويتعذر الاستثناء
بيقين لعدم دخول الله تعالى في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة
الاستثناء وفي الآية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء
وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة
مستثنى منها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه
ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت و
حدانيته تعالى لجواز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى

الله عنهما بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه الآلهة
لان التعدد يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله الآلهة
لان التعدد يجب ان لا يتعدد واذا لم يكن فيهما آلهة
غير الله يستلزم للمغايرة وضعف حمل الاعلى في غيره اى
في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء قال يجوز
ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة
الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد
ان يكون الا زيد صفة لاحد وعليه اكثر المتاخرين
تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان
ان الا الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا وجب
ان يقال الا الفرقدين بالنصب وحمل المصنف ذلك
على الشذوذ وقال في البيت شذوذان آخران
احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف
المضاف اليه انه هو المقصود وكل لافادة الشمول

فقط

وهو قلل

فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف ولزم
سوى وسوى النصب على الظرفية اي بناء على ظرفيتهما
لانك اذا قلت جاءني القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت
مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه
فيهما عنده لازم الظرفية وهو قليل الاعراب بسوى وسوى
النصب على الظرفية لجامعة وعند الكوفيين يجوز خرو
جهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا
وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى
العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا
اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا للرفع
فيقولون جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل
هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية
قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان ولغوا
لها وسنعرفها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى

خبر كان واخواتها

هو المسند بعد دخولها اى بعد دخول كان او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيدا ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم فى هذين المثالين المعرف ويمكن ان يقال فى جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه فى خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما وامره اى امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ فى اكثر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقية او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها فى الاعراب فلا

اقسامه احكامه

٢

يلتبس

يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او فى احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة دافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب فى اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا ويحذف عامله اى عامل خبر كان وهو كان لا جزء كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها فى مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز فى مثلها اى مثل هذه الصورة وهى ان يجئ بعد ان اسم ثم فاء بعده واسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها اى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا وعكس الاول ونصبهما نحو ان

جزی الجزاء على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ور
فعهما نحو ان خير فخير اى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير
وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اى ان كان فى عمله خير فكان
جزاؤه وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف خيرا م
وكثرته وبحسب الحذف اى حذف عامله يعنى كان
فى مثل اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت منطلقا انطلقت
فاصل اما انت لان كنت فحذفت اللام قياسا ثم حذفت
كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيد
لفظ ما بعده ان فى موضع كان عوضا عنها وادغمت النون
فى الميم وابقى الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا ا
نطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير
كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل
بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر
المص على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها وشعرفها

فى

فى قسم الحرف اسم حم هو المسند اليه بعد دخولها اى
دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من
معنى البعدية او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا
التعريف بهذا ايضا بمثل ابوه فى ان زيدا ابوه قائم المنصوب
بلا التى لنفى الجنس اى لنفى صفته الجنس وحكمه وانما
لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات
فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا
بل المنصوب منه اقل مما عداه فلابد من التعبير عنه با
لمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات لكن اكثره
فان بعضها وان لم يكن كلمة من المنصوبات لكن اكثره
منها فاعطى للاكثر حكم فجعل الكل منها تجوزا ولا يبعد ان
يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه
او محلا كما هو مبنى منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس
اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خ

به مثل ابوه فی لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذه القلة
كا نفی احدهما مطلقا لكنهما اذا دخل المنصوب منه
ناد عليه قوله يليها اى يلى المسند اليه لفظ لا اى يقع بعدها
بلا فاصلة نكرة مضافا او مشابها به اى بالمضاف فی تعلقه
بشیء هو من تمام معناه وهذه احوال متراد فة من الضمير
المجرور فی اليه او الاول منها ومن الضمير مجرور فی دخو
لها وما بقی من الضمير المرفوع فی يليها نحو لا غلام رجل
مثال لما يليها نكرة مضافا وفی بعض النسخ لا غلام رجل
ظريف فيها وقد عرفت فی المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا
عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف
وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان
كان المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال
المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط
وهو كونه مضافا او مشابها به اى يليها نكرة غير مضاف

ولا

ولا مشبها به ليتم تبعليه نحو قوله فهو مبنی على ما
ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا فحكمه غير ذلك
وقوله ما ينصب به اى على ما كان ينصب به المفرد قبل د
خول لا عليه وهو الفتح فی الموحد نحو لا رجل فی الدار ولكنه
فی جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات فی الدار
والياء والمفتوح ما قبلها فی المثنى والمكسور ما قبلها
فی جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين لك نعنی بالمفرد ما
ليس بمضاف ولا بمضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع
وانما بنی لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل فی الدار لا من
رجل فيها لانه جواب لمن يقول من رجل فی الدار حقيقة
او بتقدير انحذف تخفيفا وانما بنی على ما ينصب به ليكون
البناء على حركة او حرف استحقها النكرة فی الاصل قبل
البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح
جانب الاسمية فيصير الاسم بها اما الى ما يستحقه فی

الاصل اعنى الاعراب وان كان اى المسند اليه بعد دخولها
معرفة بانتفاء شرط التنكير او مفصولا بينه اى بين لا
المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل
منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او
مشبها به او لا فهى ست صور نحو لا زيد فى الدار رجل
ولا امراة ولا فى الدار غلام رجل ولا امراة ولا فى الدار زيد
ولا عمرو ولا فى الدار غلام زيد ولا عمرو وجب فى جميع هذه
الصور الست الرفع على الابتداء واما فى المعرفة فلامتناع
اثر لا النافية للجنس فيها واما فى المفصول فلضعفها
على التاثير مع الفصل والتكرير اى وجب تكرير اسمه
لكن مطلقا لا بعينه اما فى المعرفة ليكون كالعوض عما فات
التنكير من معنى نفى الاحاد وفى النكرة ليكون مطابقا
لما هو جواب له من مثل قول السايل افى الدار رجل ام امراة
وبهذا التعليل جاز فى المعرفة ايضا مثل قضية ولا

اباحسن لها اى لهذه القضية هنا هو ابتدا مقدر على قوله
وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان الاسم لا فيه معرفة
لان اباحسن كينة على عليه السلام ولا رفع فيه ولا تكرير
بل هو منصوب بغير مكرر فاجاب بانه متاول بالنكرة اما
بتقدير المثل اى ولا مثل ابى حسن لها فان مثلا لتوغله فى الابهام
لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصل بين الحق
والباطل لاشتهاره عليه السلام بهذه الصفة فكانه قيل
لا فيصل لها ويقوى هذه التاويل ابو حسن بحذف اللام
لان الظاهر ان تنوينه للتنكير ومثل لا حول ولا قوة الا بالله اى فيما
كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا
فصل يجوز خمسة اوجه حسب اللفظ لا بحسب التوجيه
فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اى لا حول
ولا قوة الا بالله على ان يكون لا كل منهما لنفى الجنس ولا
قوة عطف لا حول ولا قوة عطف على لا حول لا قوة موجودا

عطف مفرد على مفرد وجملة على جملة [illegible] الاول
ولا قوة موجودة

الا بالله او عطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله
فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية و
الثاني فتح الاول ونصب الثاني اى لا حول ولا قوةً الا بالله اما
فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني
فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف
على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته
حركة الاعرابية ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر
لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو
لا حول ولا قوةٌ الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي
الجنس واما رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني معطوف
على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان
يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما
خبر والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حولٌ ولا قوةٌ الا بالله
لانه جواب لقولهم بغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة

للسؤال

للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول
على ان يكون لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس
قليل وفتح الثاني نحو لا حولٌ ولا قوةَ الا بالله على ان يكون
رفعه لالغاء عمل لا لا لتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط
صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل
فيها التوافق الاسمين بعد في الاعراب فهذا توجيه
الاول متعين لعطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله
ولا قوة الا بالله منصوبا او مرفوعا وعلى التوجيه الثاني
يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة
على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي
الجنس لم يتغير العمل اى عمل لا اى تاثيرها في مدخولها
اعرابا وبناءً لان العامل لا يغير عمله لدخول كلمة الاستفهام
ومعناها اى معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس
اما الاستفهام حقيقة فيقول الا رجل في الدار مستفهما

واما العرض مثل الا تنزل عندي ولم يذكر سيبويه ان حال الا التي للعرض

كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الخبر ولي والمص ورد

ذلك الاندلسي وقال هذا خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت

من حروف الافعال مثل ان ولو وحرف التخصيص فيجب انتصاب

الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه

حيث لا يرجى ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل

ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف

موضوع للتخصيص براسه فكانه قال الا تروني رجلا يعني فكانه

هل لا تروني رجلا وكذلك نصب ونون وهو عند يونس التي

دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس

الا رجل لكنه نونه لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني لا نعت

اسمها المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريف كريم في الدار

مفردا حال من ضمير المبني والعامل فيه مبني احترازا عن مثل

لا رجل جنس الوجه يليه حال بعد حال او صفة مفردا احترازا عن

عن

المفصل

عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفته للنعت اي لا الثاني

وما بعده احترازا عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال

من ضمير المبني والحال لعامل فيه مبني احترازا عن مثل لا رجل

جنس الوجه يليه حال بعد حال او صفته مفردا عن المفصول

نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد نغني عن الاول مبني على

الفتح حملا على المنعوت كان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه

النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني

اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور

سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت

لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه

نعت المبني الاول مفردا يليه قال باردا في هذا المثال نعت

للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما

يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع

تتبعها المتبوع في الاعراب دون البناء دفعا حملا على محله

البعيد ونصباً حملاً على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف با
لفتح وعليك متعلق بالرفع وظريفاً بالنصب والا اى وان لم يكن طريف
النعت كذلك فالإعراب اى فحكمه الاعراب لا غير رفعاً حملاً على المحل
البعيد او نصباً حملاً على اللفظ او محل القريب وقد مرت امثلة
فى بيان فوايد القيود والعطف على الاسم المبنى اذا كان
المعطوف نكرة بلا تكرير لا فى المعطوف فانه اذا كان المعطوف
معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان المعطوف
فحكمه ما علم فى قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ
اى لفظ اسم لا المبنى ويجعل منصوباً او ان يحمل على المحل ويجعل
مرفوعاً جايز ولا يجوز فيه البناء لكان الفصل بالعاطف
ولم يجعل فى حكم المتصل لمظنته الفصل بلا المؤكده
اذا المعطوف على المنفى يزاد فيه كثيراً نحو لا حول لا قوة
مثل لا اب وابناً وابنه فى قول الشاعر ولا اب وابنا
مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا وسا

التوابع

التوابع لانفرضهم فيها لكن تنبغى ان يكون حكمها حكم
توابع المنادى كما ذكره الابد بشئ ومثل لا ابا له ولا غلامى
اى كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التى لنفى الجنس لام
الاضافة واجرى على ذالك الاسم احكام الاضافة من
اثبات الالف فى نحو اب او حذف النون من نحو غلامين
جايز يعنى ان الاصل فى هذين التركيبين ان يقال لا اب
له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنياً على ما ينصب
به والجار مع مجروره خبراً لهما وقد جاء على قلة مثل
لا ابا له ولا غلامى له بزيادة الالف فى مثل اب واسقاط
النون فى مثل غلامين كما فى حال الاضافة تشبيهاً
له اى لاسم فى هذين المثالين التركيبين بذلك مع انه ليس
مضاف بالمضاف واجراء الاحكام المضاف اليه باثبات
الالف وحذف النون فيكون معرباً فذالك التشبيه
انما هو لمشاركته اى لمشاركته لا حين يضاف باظهار

اللام بينه وبين ما يضاف اليه اى لا يضاف من حيث هو مضاف
يعني لاضافته هو الاختصاص او المعنى ان مثل لا ابا له ولا
غلامي له جايز تشبيها له اى لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه
فيهما بالمضاف اى بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته
اى مشاركة هذين له اى لما يشتمل على الاضافة في
اصل معناه اى معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص
ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم
من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن ثمة اى لاجل
ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو لتشبيه غير المضاف
بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار
لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شئ
انما هو بابوته له وهذا الاختصاص فان الاختصاص غير ثابت
للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه
تركيب مضاف فيه الى الدار فكيف يشبه تركيب لمشاركته

في اصل

في اصل معناه وليس اى مثل هذين التركيبين بمضاف
حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة فيه
هو نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع الضمير المجرور بها
لاستقلال من غير حاجة الى تقدير خبر وهذا المعنى يفيد
على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير
خبر اى لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا
فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفي الوجود
جود عن ابيه المعلوم او الغلامين المعلومين خلافا لسيبويه
والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بعدنا الخلاف
لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف لا
تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة
ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى
واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تأكيد اللام المقدرة
وحكم المصنف بفساده كما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا

يشغل الا عليه لا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا
وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد
اسما والخبر محذوفا اى لا مثله موجود وجاز ان يكون
خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف
اى احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين فى النفى والدخول
على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما
اى دخول ما ولا وهى اى خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية
اسمهما لهما لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان
اعمالهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما
هو فى لغة اهل الحجازية واما بنو تميم فحيث لا يذهبون
الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما
بل هما مبتدا وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة
الحجازية هى التى جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا
بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما

ان

ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لانها لا اشتراك مع لا فى استعما
لهم وهى زايدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين
او انتقض النفى بالا نحو ما زيد الا قائم او تقديم الخبر
على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اى عمل ما اذا كان
مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان
ما عامل ضعيف عمل لشبه ليس فلما فصل بينهما وبين معمولها
لم تعمل واما اذا انتقض النفى بالا فلان عملها لمعنى النفى فلما
انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع
ضعفها فى العمل واذا عطف عليه خبرهما بموجب بكسر الجيم
اى بعاطف يفيد الايجاب بعد النفى وهو بل ولكن نحو ما
زيد مقيما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع
اى فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا فى نقض
النفى المجرورات هو ما اشتمل اى اسم اشتمل ليخرج
الحروف الاواخر التى هى محال الاعراب فانه لا يطلق عليها
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها

بحث خبر ما ولا المشبهتين بليس

بحث المجرور

١٣

اقسام الاسم على علم المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه
اى علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعنى الجر
سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا
وانما قلنا من حيث مضاف اليه لان الجر سواء كان ليس
علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه
والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرف به لكن المشتمل على
علامته اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل فى تعريف المجرور مثل
بحسبك درهم وكفى بالله وكذا لك المضاف اليه بالاضافة
اللفظية ان لم يكن داخلا فى تعريفه والمضاف اليه وهو
ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب المص
فى ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على
المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما
ليشتمل الجمل التى يضاف اليها نحو يوم ينفع الصا
دقين صدقهم فانها فى المصادر نسب اليه شئ اسما كان
غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد بواسطة حرف الجر

لفظا

لفظا او تقديرا اى ملفوظا كان ذالك الحرف كما فى مررت
بزيد او مقدرا اما لكون ذالك المقدر مرادا من
حيث العمل با بقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم
فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فان هو ان
نصب اليوم القيام بالحرف مقدر وهو فى لكنه غير مراد اذ لو
اريد لانجر فالتقدير اى لتقدير الحرف شرط ان تكون
المضاف اسما اذ لو كان فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف
نحو مررت بزيد مجردا اى منسلخا عنه تنوينه او ما قام مقامه
مقامه من نون التثنية والجمع لاجلها اى لاجل المضاف
لان التنوين او النون دليل على تمام ما هى فيه فلما ارادوا
ان تخرجا الكلمتين خرجا يكتسب به الاولى من الثانية
التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى
ما هو علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر
من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا

قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير
شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر
من كلام المص في المتن والصريح في شرحه له ان التقسيم
الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير
حرف الجر لكنه لم تبقدير الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه
يتبين صح
فلم ينقل عنه شيء فيه من ساير مصنفاته وقد تكلف
بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب
زيد بتقدير اللام تقوية للعمل اي ضارب لزيد وفي
اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بمنزلة التميز
بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني
زيد الحسن الوجه بمنزلة التميز فان في اسناد
الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا
ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا
في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية

لاتفيد

لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص
واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيده الاضافة
اللفظية فليست فايدة الاضافة الا التخفيف في
اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية
اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف
تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ
فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية
علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة
الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة
سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت صفة و
لكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كضارب
مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد
وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية بحكم

فيها

الاستغراق اما بمعنى اللام فيما اى فى المضاف اليه لا جنس
المضاف وظرفه اى لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا
ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا
عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد
واما بمعنى من البيانية فى جنس المضاف الصادق عليه
وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف
اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى
فى فى ظرفه اى ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه
اما مباين للمضاف فح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى فى
والا فهى بمعنى اللام واما مساو كليث اسد او اعم مطلقا كاحد
اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا
كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة فح بمعنى
اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف
فالاضافة فح بمعنى من والا فهى ايضا بمعنى اللام فالاضافة

خاتم

خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال
فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو
بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص
الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه
وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه ولهذا
الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية منه
ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل
واحد وهو اى كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالا
تهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام ضرب
اليوم ضرب له اختصاص باليوم بلا بسطة الوقوع
فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا
الى الاضافة بمعنى اللام الاختصاص الواقع بين المبين وا
لمبين نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى اللام تقليلا في
قليلا نقضها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للتقسيم

واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان
يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى
اي نحو ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية
تعريفا اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان
الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة
لالة على معلومية المضاف الا ان لنسبته امرا الى معين ليستلزم
المعلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم
كما لا يخفى فان قلت فقد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة
الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي
موضوعة المعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف
باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة
الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثم
قلت لا يعنيني وذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا
الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتها لا يفيد التعريف وان

كانا

كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان
يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته كذلك
عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف
اليه مثل اشتهر بمماثلة في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة
فقيل لمجاء مثلك كان معرفة اذا قصد به الذي يماثله
في شيء الغلامي وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص
المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص
تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان
مشتركا بين غلام رجل وغلام امراة فلما اضيف الى رجل خرج
عليه عنه امراة وقلت الشركاء فيه وشرطها اي شرط
الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان المضاف معرفة
من التعريف فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما
نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم
يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن اذ المراد بالتجريد
تجريده وخلوه عن التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة

في نفسه من غير تجريد اذ كان معرفة جردت عن التعريف وانما
يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة كان طلبا للادنى
وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت
الى المعرفة كان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد
تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين الاضافة المعرفة وبين
جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس
في لزوم تعريف المعرفة فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل لا نم ان
في هذا الامثلة تعريفا لمعرفة بل فيها زوال التعريف وهو
التعريف الحاصل باللام والاضافة وحصول تعريف آخر وهو
التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الا
شائبة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها
تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون
من تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام
المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار
ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم

تحصيل

تحصيل الحاصل واما استعمالا فلانه لم يثبت من الفصحاء ترك
اللام قال ذو الرمة ثلاث الاثافي والديار البلاقع و
اما ما جاء في الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى
البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان
يكون المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة نحو غلام
زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت مضافة الى
غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب
زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى المفعول وحسن
الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعله
ولا يفيد الاضافة اللفظية فايدة الا تخفيفا لا تعريفا
ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ
لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة
العقل بان لو ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان
عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في اللفظ المضاف

فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج
بيت الله او بحذف نون التثنية والجمع مثل ضاربا زيد و
ضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير
واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم
غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف
القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه بحذف الضمير فقط واما
في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم
غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه
بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثمه اي من جهة وجوب
افادة الاضافة اللفظية التخفيف انتفاء كل واحد من التعريف
والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة
صفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة الهام فقد
تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن
الوجه فلو افادة تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة

للنكرة

للنكرة وجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد
ان المشار اليه بثمه وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة
الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف و
التخصيص يستلزم جواز تركيب الاول وامتناع
الثاني ولا يلزم من ذالك ان يكون لكل واحد من تلك الا
مور دخل في ذالك الاستلزام بل يجوز ان يكون
باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذالك الاستلزام
لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا
جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول
التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم
التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام
لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء
التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف
فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه

آخر لكثرة لو احقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب
زيدا اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد
الاضافة لحصول التخفيف بحذف غير يجوز التنوين
بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه فى شرحه
بانه غير مستقيم لان القول بتاخر اللام المتقدمة حسا على
الاضافة مجرد ادعاء مخالف اللفظ واما لما وقع فى شعر
الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله
وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار
لعطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا
يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب
المص عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها
يعنى هذا القول ضعيف لا يقوى فى الفصاحة بحيث
يستدل به لما عرفت من امتناع من الضارب زيدا
لتقدم لفظه المغايرة فى الاضافة ولا يخفى ان فيه مسوب

مصادرة

مصادرة على المص الا ان يقال المراد به انه ضعيف فى
الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا
على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل النصب
حملا على المحل فى المعطوف ما لا يحتمل فى المعطوف عليه
كما فى رب ناقة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز
ورب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف
والبيت بتمامه نظم الواهب المائة الهجان وعبدها
عوذا تزجى خلفها اطفالها اى ممدوحه الواهب المائة
الهجان اى البيض من النوق يستوى فيه الجمع والواحد
والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبل الثلاثة
الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اى راعيها
عبدها تشبيها له بالعبد لقيامه بحفظها او عبدها
حقيقة باضافة لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة
جمع عائذ اى حديثات النتاج حال من المائة تزجى

بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اى يسوق
وفاعله ضميرا لعبد واطفالها منصوب على المفعولية
او على صيغة المجهول المؤنثة اطفالها مرفوع على انه
مفعول ما لم يسمّ فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا
بعد معرفة حركة حرف الروى من القصيدة واما لا اتفاقا
لبسه على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المص عنه
بقوله انما جاز الضارب الرجل يعنى كان القياس عدم
جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز لجوازه
حملا على الوجه المختار فى الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة
وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على
التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما فى كون المضاف
صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الا
شتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه
عليه قياس مع الفارق والضاربك يعنى انما جاز

الضاربك

الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا يشبهه
وهو الضاربي والضاربه وغيرهما فيمن قال اى فى قول
من قال يعنى سيبويه واتباعه انه اى الضارب فى ضاربك
مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منسوب
المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير
لا للاضافة فانه لا يحتاج فى جوازه الى حمل حملا اى لحمولية
على ضاربك فانه مفعول له والفعل المعلل به
اعنى جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعو
لين مجردة عن اللام بمعمولاتها وكانت مضمرات متصلات
التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا
ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس
اتصال الضمير ثم لما يعتبروا التخفيف فى ضاربك وجوزوه
بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث
كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل محذوفا
تنوينه قبل الاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه

لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين
في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة لكان ينبغي ان
يتصور لك او لا على وجه يكون الضمير منسوبا بالمفعولية
ثم يحذف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا
ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك
فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل
ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب
اياك المنفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين
وصار ضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل
التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب
واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر
متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا
للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا
من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها وقوله الضاربك الرجل والضاربك

حملا

حملا على نظيرهما على الاجوبة عن استدلالات الفراء بجواز الضارب
زيد عن جانب المصنف على موافقة بعض الشارحين ولك
ان تجعل كل واحدة منها اشارة الى مسئلة على
حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد نعني قوله
وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف
عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة
مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب
زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف
لانه قد يحتمل في المعطوف عليه وح يندفع ما فيه ما لا يحتمل في المعطوف
من توهم شائبة المصادرة على المص على التقدير
الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى
مسئلة ظاهرة وتيضمن على الرد على الفراء في الا
ستدلال بها ولا يضاف موصوف الى صفة مع
بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان كل

من هيئتي التركيب الوضعي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما
مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها
فلا يقال مسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد
خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد
الجامع وجرد قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القا
عدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفته
مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وبقلة الحمقاء وصلوة
الاولى فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف
موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي
صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء
صفة للبقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب
بان مثل هذه التراكيب متأول فمسجد الجامع الوقت الجامع متأول بمسجد الوقت
الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت
مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه

الجامع

الجامع صفة للوقت فيندفع الايراد وجهين فان الجامع
ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون
الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه
فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد
اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع
ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الا
ولى وبقلة الحمقاء متأول بصلوة الساعة الا
ولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين
لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا
شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف
مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان
جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزء
والاضافة اليه بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب
بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى فيرد على
القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها

مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة
جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف
واضيف اليه واجيب عنه بانه متأول بانهم حذفوا
قطيفة جرد وثياب اخلاق حتى صار كانه اسم غير صفة
فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة
وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها
اضافوه الى جنسه الذي تخصص به كما اضافوا
خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه
صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها
للتخصيص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف
اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص
الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد
في الاعيان والمنع وحبس ومنع في المعاني والاحداث
او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان
والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا

قلت

من قولهم قطيفة

قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت
ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون
ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فايدة فيه
بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم
وعين الشيء فانه اي المضاف فيهما يختص به اي يصير
خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه لا يبقى على عمومه
سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص واعمية
العين عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما
اذا كان للجنس ففيها خفاء وبرد على قولهم ولا يضاف
اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد
كرز فان سعيد وكرز اسمان لمسمى واحد كليث واسد
مع انه اضيف احدهما الى الاخر واجيب عنه بانه
متأول بحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فكانك
اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ

ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالمضافة التوضيح
والقلب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح
وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به
وهو ما آخره واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح
لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليه الحركة
لمعارضة خفة السكون ثقيل الحركة ولان حرف العلة
بعد السكون مثلها بعد السكون في الوقوع بعد
استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكون يعني
في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره
للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي
في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف
في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في
الكلمة التي على حرف واحد هو ان تكون محركة لئلا يلزم
الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما

يبنى

يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض
للتخفيف فان كان آخره اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم
الفا ثبتت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم
موجب الانقلاب على نحو عصاي ورحاي وهذيل
وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال كونها
لغير تثنية ياء لمشاكلته ياء المتكلم ويدغم في الياء
مثل عصيّ ورحيّ ولا الف التثنية كغلاماي
للالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان
آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء
المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة
نحو مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقطت
النون للاضافة وادغم الياء في الياء فصار مسلميّ
وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو
والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف

الى ياء المتكلّم قلبت واوه ياء وادغمت الياء فى الياء وكسر
ما قبلها لانّها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمّة
قبلها تغيّرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلميّ وان
كانت قبل الياء او الواو فتحة بقى ما قبلها مفتوحًا كقولك فى
مسلمين مسلمىّ وفى مصطفون مصطفىّ لخفة الفتحة وفتحت الياء
اى ياء المتكلم فى الصور الثلث للساكنين لم تحرك فى اختير الفتحة
لخفتها واما اسماء الستة التى مرّ البحث عنها مضافة
الى غير ياء المتكلم فاخى وابى اى فالحال فى اخ واب منها اذا
اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخى وابى مثل يدى ودمى بلا
ردّ للمحذوف لجعله نسيا منسيًّا واجاز المبرّد فيهما
اخىّ وابىّ بردّ لام الفعل فيهما وهى الواو وجعلها ياء و
ادغام الياء فى الياء وتمسّك فى ذلك بقول الشاعر قدر احلك
ذا المجاز وقد ارى والىّ مالك ذو المجاز
بدار ثمّ حمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب

الركونهما مفتوحين المصم

عنه

عنه المصنف فى شرحه بانّ ذلك خلاف القياس واستعمال
الفصحاء مع انّه يحتمل ان يكون المقسم به اى ابىّ جمع ابا
صله ابين سقطت النون فى الاضافة فاجتمعت ياءان فادغمت
الاولى فى الثانية فصار ابىّ وقد جاء جمعه هكذا فى قول
الشاعر فلمّا تبيّن اصواتنا بكين وفدّيننا بالابينا اى
لمّا سمعن وعلمن اصواتنا بكين وفدين لنا آباءنا فدا كم وتقول
وهنى بلا ردّ المحذوف عند الاضافة الحمّ الى المذكر
حمى وهنى بلا ردّ المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم
وانّما فصلهما عن اخى وابى لانّه لم ينقل عند المبرّد
فيهما فى المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل
بعضهم ذلك الخلاف فى الاسماء الاربعة ويقال فوه فى حال
اضافته الى ياء المتكلّم فىّ بالردّ والقلب والادغام فى الاكثر
اى فى اكثر موارد استعمالاته وفى بعضها ابقاء للميم
المعوّض عن الواو وعند قطعه عن الاضافة واذا قطعت

هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ وابد وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن

فتح الفاء افصح منهما اى من الضم والكسر وجاء خم مثل يد فيقال هذا احم اوحمك

ورايت حا اوحمك ومررت بحم اوحمك ومثل خبا بالهمزة فيقال هذا حم وحماءك ورايت حماءك

وحماءك ومررت بحماء وحماءك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا وحموك

ومررت بحمو وحموك ومثل عصى بالالف فيقال هذا حما وحماك ورايت حما وحماك ومررت

بحما وحماك مطلقا اى جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد

او الاضافة بل يجوز هذه الوجوه وفيه من كل حال التى الافراد والاضافة وجاء هن

مثل يد مطلقا اى فى الافراد والاضافة يقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن

وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وفو لايضاف الى المضمر لانه وضع وصلة الى

الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس باسماء الاجناس وقد اضيف اليه

على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه لو قيل الايضاف الغير اسم

الجنس لكان اشمل او كان الفصل المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافتها الى ياء المتكلم

ففى اضافتها الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم الخاص باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اى فو عن الاضافة لانه جعل وصلة

الى الاسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها التوابع وهو جمع تابع

بتركيبه اقطع لجواز انا نا الحدود غير ان يتعلم او عن كتابه

وبدا بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث فى هذا الكتاب

عن احوالهما فيرى انه لم يعرفها كيف يبحث عن احوالهما وقدم

الكلمة على الكلام لكون افرادها جزء من افراد الكلام

ومفهومها جزء من مفهومه فقال الكلمة قيل هى والكلام

مشتقان من الكلم بسكون اللام وهو الجرح

فيما فى النفوس كالجرح ولذا قال بعض الشعراء عن

بعض انه الجرح حيث قال جراحات السنان لها

التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام

جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد

الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا

والكلام الطيب يتناول بعض الكلم الخبيث الا انه فيها

يجنس والتا للوحدة اى توحد بالجنسية يقال هذا

جنس واحد وذلك الواحد جنس يكون منها

ولا منافاة بينهما

لجواز اتصاف الجنس

بالوحدة

على عهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة
لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة
اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى
الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان
حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان
او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كا
لمنوي في زيد ضرب واضرب الخليس من مقولة الحرف و
الصوت اصلا ولم يوضع له لفظ انما عبر واعنه باستعارة
لفظ المنفصل اليه نحو هو وانت واجروا عليه احكام
اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ
حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان و
كلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان
وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع
وهي الخطوط والعقود والاشارات والنصب غير داخلة

في اللفظ

في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه
لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة مع كون اللفظ اخص
وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء
الاول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف لانه
لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق ضم ضميمة واجيب عنه بان
المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة
غير صحيح لا يبعد ان يقال المراد باطلاق المراد
الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم
فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد لمعنى المعنى ما يقصد
بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر
ميمي بمعنى المفعول او مخفف معني اسم مفعول كمرمي
ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني
على تجريده عنه فخرج المهملات والالفاظ الدالة بالطبع
اذ لم يتعلق بهما وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة

لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب
لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف
يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو
اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات
المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا
لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى الفاظها الموضوعة
بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا وضع
بازاء لفظ آخر كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ
كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى
عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضماير راجعة الى الفاظ
مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما
لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع
له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه ما لا
يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى

المتصف بالافراد فليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد
والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوزا
كما يرتكب في مثل قوله من قتيلا او مرفوع على انه صفة اللفظ
ومعناه ح من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية
وفي والآخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم
الوضع على الافراد او اما نصبه وان لم يساعده رسم
الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع وان كان متقدما
ما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب
الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الا
فراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او
غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة
وبصري وامثالها مما يعد لشدة الامتزاج لفظة بحسب العرف كلمة
واحدة واعرب باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله علما بحسب الزمان
داخلا مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف

بالغرض من تحصيل علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان
انسب ومما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث
قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله
علما خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة ويبقى مثل الرجل و
قائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا
فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفته
واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث
يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد
ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب
لكن الدلالة لا يستلزم الوضع لامكان ان يكون بالعقل
كدلالة لا بد من ذكر الوضع كما وقع في المفصل وهي اي الكلمة
اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها
لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم
الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها

[illegible]

اي نفس الكلمة

١٥٥

اي نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه
بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى لاستقلالها بالمفهومية
او من صفتها ان لا تدل على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام
كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجيء تحقيق
ذالك في بيان حد الاسم ان شاء الله سبحانه القسم الثاني وهو
ما تدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة
على معنيهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة
والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا
القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي في
جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو
لا يقع كما ستعرف والقسم الاول فهو ما يدل على معنى
في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذالك المعنى المدلول
عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلاثة اعني
الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذالك المعنى

[illegible]

عنها يفهم احد الازمنة الثلاثة القسم الثاني وهو ما يدل الاوهو
ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم ما
خوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب
منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة
لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على
مقترن باحد الازمنة الثلاثة الفعل سمي به لتضمنه الفعل وقد علم
بذالك اى بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد كل واحد
منها اى من تلك الاقسام وذالك لانه قد علم به اى بوجه الحصر ان
الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل يحتاج الى كلمة اخرى
والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة
الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلاثة
والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة وا
لفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران

والاسم

و الاسم عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم الفعل بعدم الاقتران
فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها
فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله در
المصنف حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها
بقوله وقد علم بذالك حد كل واحد منها ثم صرح بها فيما بعد بناء
على تفاوت مراتب الطباع الكلام في اللغة ما يتكلم به الانسان
قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن كلمتين
حقيقة او حكما اي بان يكون كل واحدة منهما في ضمنه فا
لمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول
كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد
اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدي الكلمتين الى الا
خرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة
او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة
فقوله لفظ يتناول المهملات والمفردات وبقيد الاسناد

يصح السكوت عليها ع

والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات والمفردات

خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل و
بقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد
وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب
فان كل واحد منهما تتضمن كلمتين احديهما ملفوظة و
الاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة
تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة
او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم اذ قائم ابوه
فان الاخبار فيهما مع انها مركبات لكن في حكم الكلمة المفرده
اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا جسق مهمل وديز مقلوب
زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة
فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان الكلام المصنف ظاهر
في ان نحو ضربت زيدا قائما مجموعه كلام بخلاف كلام
صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام
والجملة حيث قال الكلام هو المركب من الكلمتين اسندت

احديهما

احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات
خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا
الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك
فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده
بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به
فيصدق الجملة على الجمل الخبرية لو انها اخبارا او اوصافا
بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الا
سناد المقصود لذاته وح يكون الكلام عند المص ايضا اخص
من الجملة ولا ياباه اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين
احدهما مسند والاخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه
وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي
العقلي بين الاقسام الثلاثة يرتقي الى الستة ثلثة منها من جنسين وثلثة
مختلفين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل
بدون الاسناد والاسناد لابد له من مسند ومسند اليه

وهما لا يتحققان الا في اسمين او في اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية

ففي الحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل والحرف المسند اليه مفقود

وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند

اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير

ادعو او انيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم الذي هو المنوي في ادعو

الاسم بل كلام ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس

ما دل اعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على اللفظ الموصول وفي المصنف في

ايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى

في نفسه اي ما دل على معنى حاصل في نفسه باعتباره بالنظر اليه في

نفسه لا باعتبار امر خارج عنها كقولك الدار في نفسها حكمها

كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذالك قيل الحرف ما دل على معنى

في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره

في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال

كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذالك

في الذهن

في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم

عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة بملاحظة غيره فلا

يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات

كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه

تعقل متعلقه اجمالا او تبعا من غير حاجة في الدلالة عليه

الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه وهذا هو المراد

بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة

عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير

والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل

بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن

ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه

الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء

موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته

المخصوصة المتعقلة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات

ان يكون ... الى ذكره وهو ... مدلول لفظ الابتداء

لتعرف احوالها وذالك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا و يلاحظه
فى ذاته حد فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه
واما تلك الجزئيات فلا يستقل بالمفهومية ولا يصلح ان
يكون محكوما عليها او بها اذ لابد فى كل منهما ان يكون ملحوظا
قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات
لا يتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها
وهذا هو المراد بكينونة المعنى بقولهم ان الحرف تدل على معنى
في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى فى
نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى فى نفس
الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اليها
لاستقلاله بالمفهومية فرجع كينونة المعنى فى نفسه وكينونة
في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله
بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه
يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة و هذا

هو الظاهر

رحمه الله

هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجدا لحصر من كينونة
المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة
ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة فى المعنى الاخير
هو وارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل
على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف
هنا لك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه
لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة
الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف المعتبر فانك رحمه الله
لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة
في حد ذاتها ولزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا
من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها
فى مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لانه
الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات
لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها المعتبرة

فی حدّ انفسها لا فی غیرها فهي داخلة فی حدّ الاسم لا الحرف فلمّا
کان الفعل دالّاً علی معنی فی نفسه باعتبار معناه التضمنی
اعنی الحدث وکان ذالك المعنی مقترناً مع احد الازمنة الثلاثة فی
الفهم من اللفظ الفعل اخرجه بقوله غیر مقترن باحد
الازمنة الثلاثة ای غیر مقترن مع احد الازمنة الثلاثة
فی الفهم عن اللفظ الدالّ علیه فهو صفة بعد الصّفة للمعنی
وفبا الصّفة الاولی خرج الحروف عن حدّ الاسم وبالثانیة
الفعل والمراد بعدم الاقتران ان یکون بحسب الوضع
الاوّل فدخل فیه اسماء الافعال لانّ جمیعها منقولة عن
المصادر الاصلیّة سواء کان النقل فیه صریحاً نحو رویدٍ
فانّه قد یستعمل مصدراً ایضاً او غیر صریح نحو هیهات فانّه
وان لم یستعمل مصدراً الّا انّه قد یستعمل مصدراً
ایضاً او غیر صریح الّا انّه علی وزن قوقاة فانه مصدر
قوقی او عن المصادر الّتي کانت فی الاصل اصوات نحو

صه

صه ومه او عن الظرف والجارّ والمجرور نحو امامك زیداً وعلیك
زیداً فلیس لشیء منها الدّلالة علی احد الازمنة بحسب الوضع
الاوّل وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسی
وکاد لانّ الاقتران معناها به بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ایضاً
فانّه علی تقدیر اشتراکه بین الحال والاستقبال یدلّ علی
زمانین معیّنین من الازمنة الثلثة فیدلّ علی واحد معیّن
ایضاً فی ضمنهما اذ لا یقدح فی الدّلالة علی معیّن الدّلالة علی معیّن
الدّلالة علی ماسواه نعم یقدح فی ارادة المعیّن ارادة ماسواه وابن
الدّلالة من الارادة فلمّا فرغ من بیان حدّ الاسم اراد ان یذکر بعض
خواصه لتفید زیادة معرفة به فقال من خواصه منبّهاً بصیغة
جمع الکثرة علی کثرتها وبمن التبعیضیّة علی انّ ما ذکره بعض منها
وهي جمع خاصّة وخاصّة الشيء ما یختصّ به ولا یوجد فی غیره
وهي امّا شاملة لجمیع الافراد ما هي خاصّة له کالکاتب بالقوّة للا
نسان او غیر شاملة کالکاتب بالفعل فمن خواص الاسم دخول اللّام

انما قال دخول اللام ولم یقل الالف واللام
لانه یکون الالف ... ...
في اول الاسم ... ...
فاسئلها ... ...

اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملاً للميم
في لغة في جواب من قال امن امبر امصيام في امسفر ليس من امبر ام
صيام في سفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة
الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف
هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء
بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها أل كهل والمبرد
الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين
الهمزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه مو
ضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة
والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا
لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع الافراد
الاسم فان حرف التعريف لا يدخل الضماير واسماء الاشارة
وغيرها كالموصولات وكذالك سائر الخواص الخمس المذكورة
ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم

لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا او في المجرور به تقديرا كما في الاضافة
المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم
لانه موضوع لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل
الاسم يقتضي لفظه ليفضي لجل معنى الفعل الى الاسم فينبغي
اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا يخالف
الاصل بان يختص بما يخالف الاصل ما يختص به الاصلي
اعني الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها د
خول التنوين باقسامها الا التنوين الترنم وسيجيء في آخر الكتاب
تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصا
ما عدا تنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم
به ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطف على الدخول لا على مد
خوله لان المتبادر من الدخول المذكور في الاول واللحوق
بالآخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد
به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم

لانّ الفعل وضع لان يكون ابدًا مسندًا فقط فلو جعل مسندًا
اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اى كون الشئ مضافًا
بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص
لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانّما فسّرنا الا
ضافة بكون الشئ مضافًا لانّ الفعل والجملة قد يقع بهما
مضافًا اليه في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا
بتاويل المصدر اى يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير
حرف الجر مطلقا يختصّ بالاسم وانّما قيّدناه بقولنا بتقدير
حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضافا
الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب
ومبنيّ لانّه لا يخ امّا ان يكون مركّبا مع غيره اولا والاول امّا
ان يشبه مبنى الاصل اولا فهذا اعنى المركب الذي لم يشبه
مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي
يشبه مبني الاصل مبنيّ فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب

اى اسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقّق معه عامله فيدخل
فيه زيد في قائم وهؤلاء في قولنا زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف
ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المفردة المعدودة نحو الف با تا
زيد عمرو بكر بخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق
مع عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات
عند المصنف الذي لم يشبه اى لم يناسب مناسبة مؤثرة
في منع الاعراب مبنيّ الاصل اى مبني الذي هو الاصل
في البناء فالاضافة بيانيّة وهو الماضي والامر بغير اللام
والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء
لكونه مشابها المبني الاصل كما يجيء في بابه انشاء الله
اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية
عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب
الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت بل في ذلك
لا يحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب
اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب

بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص
مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ
التركيب في تعريفه ولما وجود الاعراب بالفعل في كون
الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذالك يقال لم تعرب الكلمة
وهي معربة وانما عدل المص عما هو المشهور عند الجمهور
من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض من
تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلمة في التركيب فلم
يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان تعارف
باحكامها بالسماع منهم كذالك مستغن عن النحو ولا فائدة
له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا
ان يعرف انه مما يختلف آخره فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة
بمعرفة هذا الاختلاف تعريفه به وجب ان يعرف اولا انه مما
يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولا
بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه
كما فعله المص وحكمه اي من جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة

ليعرف انه مما اختلف آخره

عليه من حيث

عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره اي الحرف الذي
هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة
او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان تتبدل صفة
بصفة حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف
العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه
في العمل بان يعمل البعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر
وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض
بمثل قولنا ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا واني
ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور
مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب
لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا انصب على التمييز اي
يختلف لفظ آخره او تقديرا وعلى المصدرية اي
يختلف اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف لفظا كما في
قولك جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وتقديرا
في قولك جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله

فتيٌ وفتيًا وبفتيٍ انقلب ليا الفا فصار الاعراب تقديريًا
والاختلاف اللفظي والتقديري اعمّ من ان يكون حقيقة
او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد
ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين
مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل اللفظية فيه ولا
اختلاف فى اخر احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد
الجار علامة الجر وكذا الحال فى التثنية والجمع فاخر المعرب فى هذه
الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت
لا يتحقق الاختلاف لا فى آخر المعرب ولا فى العوامل حكما ~~الحقيقة~~
اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله ابتداء واخذ لا يترتب عليه الاعراب
بل هناك حدوث الاعراب بدخول ~~الاعراب~~ العامل
قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو
لم يدخل احد الحكمين فى آخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما
كثيرة لم يذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل

حقيقة بل كان اختلاف اعرابي

نائبة

حصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر
نحو يا جار ويا مال فى حارث ويا مالك وهو اى المنادى
المرخم فى حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف
الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه
قبله على الاستعمال الاكثر فيقال فى حارث يا حار
بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفى يا ثمود يا ثمو
واوا متطرفة بعد ضمة وفى يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد
فتحة وقد يجعل قد للتعليل اى وقد يجعل المنادى المرخم
على الاستعمال الاقل اسما براسه كانه لم يحذف منه
شيء فيكون له فى بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا
حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة
براسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما براسه
صارت الواو طرفا بعد ضمة جرم قلبت الواو ياء و
كسر ما قبلها كادل فى ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما

تمي

براسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن
بعد الواو فانقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وقد استعملوا يعني العرب صيغة النداء يعني يا خاصة
في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر
صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في
غير المنادى والمندوب في اللغة ميت يبكي عليه احد
ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه
في البكاء ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع
بيا او وا عليه وجودا او عدما اما تفجع عليه عدما ما تفجع على
عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه و
جودا اما تفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما
كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد
الميت فالحد شامل لقسمي المندوب نحو يا زيداه ويا عمراه
ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا متازا

به

به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما
وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى
اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام
المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنا
دى اذا كان مفردا معرفة بني على الضم واذا كان مضافا او مشابها به ينصب
ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى
ليرد عليه انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة ولك
لك في اخره زيادة الالف اي في آخر المندوب لمد الصوت
المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اي التباس ذلك
اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الحرف منها
لمس بحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة
غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة
غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت
واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا واغلامكماه لالتباسه

نبد بة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الحاقها اى الحاقها بهذه المدات
في حالة الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدمًا
الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته
في ندبته والمتفجع عليه فلا يقال واجلاه فيما اشتهر بهذا اللفظ
مندوب خاص انتقل الذهن اليه ليعذر النادب بالندبة عليه
وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف
مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف
بالمضاف اليه لانه جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة
فانه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز
مثل يا امير المؤمناه ولم يجز مثل وازيدا الطويلاه خلافا ليونس فانه
يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة
وان كان في اسم اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه
الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل
بل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران
بالذات مثل غلام زيد وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال

واجمجمتي

١١١

واجمجمتا القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان
مقارنا مع اسم الجنس ونعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف
بالنداء كيا رجلا او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر لكثرة
النداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يبق اثر ليسبق الذهن
الى انه منادى والاشارة اي والا مع اسم الاشارة
لانه كاسم الجنس في الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام
والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت و
تطويل الكلام والحذف ينافيه فيبقى هذا من المعارف التي
يجوز فيها حذف الحرف البدل العلم سواء كان مع بدل
عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع بدل
الميم المشددة نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا
اي يا يوسف ولفظ اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل
اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل
اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير ان يوصف

هذا بذى اللام نحو ايها الرجل والمضاف الى اى معرفة
كانت نحو غلام زيدا فعل كذا والموصول نحو من لا
يزال محسنا احسن الى واما المضمرات فشذ نداؤها
نحو يا انت و يا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم
الجنس فى اصبح ليل اى صبحا يا ليل حذف حرف النداء من
الليل مع انه اسم جنس شذ وذا قالته امرأة للقيس
حين كرهته وفى افتد مخنوق اى يا مخنوق قاله
شخص وقع فى الليل على نائم مستلق فخنقه وقال
افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع
انه اسم جنس شذ وذا وفى اطرق كرا اى يا كروان
وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس
وترخيم غير العلم قيل هى رقية يصيدون بها
الكروان ويقولون اطرق كرا اطرق كرا ان
النعامة فى القرى فيسكت ويطرق حتى يصاد

والمعنى

والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى
فلا تخلي ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا
يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف النداء اى
الا يا قوم اسجدوا لقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف
قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لا تغليس من هذا الباب
فان ان ناصبة للفعل المضارع وادغمت نونها فى لام
لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونها بالنصب الثالث
من تلك المواضع الاربعة التى يجب حذف ناصب
المفعول به فيها ما اى مفعول به اضمر اى قدر عامله
الناصب له على شريطة التفسير الشريطة الشرط
واحد اضافتها الى التفسير بيانية اى اضمر عامله بناء
على شرط هو يفسره تفسير اى تفسير العامل بما بعده
وانما وجب حذفه ح احترازا عن الجمع بين المفسر و
المفسر وهو ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم

بعد فعل او شبهه احترز به عن نحو زيدا ابوك ولا يريدان
يليه الفعل وشبهه متصلا به بل ان يكون الفعل وشبهه
جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا
انت ضاربه مشتغل ذالك الفعل او شبهه عنه اى
عن العمل فى ذالك الاسم فى متعلقه اى متعلق ذالك الاسم
او فى متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه جزء
امن الكلام مشتغلا بالعمل فى ضمير ذالك الاسم او متعلقه
فارغا عن العمل فيه بسبب ذالك الاشتغال لا بسبب اخر
بحيث لو سلط بمجرد رفع ذالك الاشتغال عليه اى
على ذالك الاسم او متعلقه هو احد الامرين الفعل وشبهه
بعينه او مناسبه اى ما يناسبه بالترادف او اللزوم
لنصبه اى لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية
كما هو الظاهر المتبادر نبقيد الاشتغال بضميره او متعلقه
خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته فى زيدا ليس

مجرد

مجردا اشتغاله بضميره فان عامل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه
ايضا مانع عن ذالك وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر
كان فى نحو زيدا كنت اياه وههنا صور اربع احدها
اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثا
نيه اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل با
لترادف والثالث اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور
بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابع
اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور الا بتقدير تسليط
الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد اربعة امثلة ثلثة
منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل
بالمتعلق والاحسن فى ترتيبها تاخير مثال المشتغل
بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل
المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه زيدا

مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير ما
يناسبه بالترادف فان مررت لعلّ تعديته بالباء
مرادف لجاوزت زيدا ضربت غلامه مثال الفعل
المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل
المشتغل بالضمير مع تقدير ما يناسبه باللزوم فان
حبس المحبوس يلزمه ملابسته للمحبوس على الشيء
عليه ينصب زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره يعني
الفعل ما بعده اي ضربت يعني ان الفعل المفسر الناصب
لزيد في زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره
اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه
مفسّر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسّر
بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم
اهانة سيده ولابست فانه مفسّر بما يستلزمه اعني

حبست

حبست عليه ثم الاسم الواقع في مضان الاظهار على شريطة
التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او
يستوي الامران والى هذه الصور الخمس اشار المص
فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه
مبتدا لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء
ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني
النصب لان قرينة الصحة فيهما متساويتان لان وجود ما له
صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فحتى لم يرجح النصب
قرينة اخرى يترجح الرفع لسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته
او عند وجود قرينة المرجحة من الجانبين ولكن تكون القر
ينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة
للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب
اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر
والنهي والدعا نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته

والعطف على الفعلية قرينة للنصب وكلمة اما قرينة للرفع و
هي اقوى لا يقع بعدها غالبا الا المبتداء بخلاف عطف الاسمية
على الفعلية فانه ليس الوقوع في كلامهم مع انها تا بدت بالسلامة
عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كان مع
الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب فان الرفع
يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل بعيد ومثل
اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة في كونه
من الاقوى القراين مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان
المختار فيه الرفع فان المفاجاة لا يدخل الا على الجملة الاسمية
غالبا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا للمفاجاة يلزم بعدها الا
سمية والواو يلزم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض
ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف
جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية
التناسب من الجملة المعطوفة والجملة معطوف عليها في كونها

فعليتين

فعليتين نحو خرجت فزيد لقيته بعد حرف النفي يعني ما ولا
وان ليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع
ولا يقدم معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته و
لا زيدا ضربته ولا عمرا وان وان زيدا ضربته الا تاديبا و
بعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته ولا زيدا وانما قال
بعد حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في الاسم الاستفهام
لانحو من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشتمل مثل هل تقبله
زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل
لفظا الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل
وبعد اذا الشرطية يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل
الامر والنهي الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا
تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه
وخالدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما
بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيثما

قبل الامر والنهي النصب في اسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع
مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا النصب الاسم
المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس ما هو مفسّر
في حال النصب بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه
خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقة للمعنى المقصود
او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالتباس انما هو بين خبرية
ذات ما هو مفسر على تقدير النصب ووصفيته لا يشتبه
بوصف التفسير بين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا مثل
قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشريطة
التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا
للنصب في اداء المقصود لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال
كون قوله تعالى بقدر خبرا وهو خلاف المقصود الحكم على كل شيء
بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا انه
بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم

كون

116

كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب
المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران
اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت
في مثل زيد قائم وعمرا اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك
والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الا
مران فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على
جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه
بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان
لحصول التناسب فيهما ففي الرفع يكون اسمية فيعطف
على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب يكون فعلية
فيعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة
من الحذف مرجحة للرفع قلت هي معارضة بقرب
المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد فيما
اذا الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار

المنهي واما باعتبار المبدا والصغرى اقرب ويجب النصب
اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان
ولو فان اما وان كانت من الحروف الشرط فحكمها ما سبق
من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب
وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا
ولوما وانما وجب النصب ولعل بهما لوجوب دخولهما
على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال
لحرف الشرط الا زيدا ضربته مثال الحرف التحضيض
وليس مثال ازيد ذهب به منه اي من باب على شريطة التفسير الاظهار
فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر
عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم
المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق
النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده
فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو
سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب

وكذا

وغاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواص الشاملة الحكم
الاعراب ما اي حركة او حرف اختلف آخره اي آخر المعرب من
حيث هو معرب ذاتا او صفة به اي بتلك الحركة او الحرف وحين
يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضي
ولو ابقيت على عمومها خرجا بالسببية المفهومة القريبة
من قوله به وبقيد الحيثية خرج عنه حركة نحو غلامي لانه مبني
على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب
ليس من حيث انه من قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد
الاعراب جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على فايدة
اختلاف وضع الاعراب فختم اليه قوله ليدل على المعاني وكلام
وكانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس ~~في الامالي~~ هذا من
تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق
بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام
فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف
آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف

فان المتبادر من السبب هو السبب القريب و العامل و المقتضي من الاسباب البعيدة صح

المعتونة عليه

على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على
صيغة اسم الفاعل عليه اى على المعرب على تضمين مثل معنى الورود
او الاستيلاء يقال اعتوروا الشيء تعاوروه اذا تداولوه اى اخذه
جماعة واحدا بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على
سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب
المعرب متعاقبة متنافية غير مجتمعة لتضادها ينبغي ان يكون
علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب
فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني بحيث يختلف
به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر
الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب
على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف عليه
فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال
عليه وهو ماخوذ من اعربه اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني
المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون
الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد سمي به لانه يزيل

فساد

فساد التباس بعض المعاني المقتضية ببعض وانواعه اى انواع
اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة
مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات ا
لبنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة
في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة
فالرفع حركة كان او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء
مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به بالفاعل ليم كالخبر
والمبتدا وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم الاضافة اى
علامة كون الشيء مضافا اليه ولما كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم
يحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية
وانما اختص الرفع بالفاعل بالمفعول لان الرفع ثقيل والفا
قليل لانه فاعل واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف
والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطى الخفيف للكثير ولما لم يبق
للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له العامل لفظيا كان او
معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى المقتضى اى معنى من المعاني

علم الفاعلية اى علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الاحقا بالفاعل المبتدا والخبر ونحوهما واليه حركة كان او حرفا

١١٨

المتوره على المعرب المقتضية للاعراب ففي جاءني زيد جاء
عامل فيه اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة
لها وفي رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في
زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به
حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامتها فالمفرد المنصرف
اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كرجل
وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد
فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين
القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الا
عراب ان يكون بالحركة وثانيهما ان الوجهين اذا كان الاعراب
بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث فالاعراب فيهما
بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة
جرا اي حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير
مضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول
مثل جاءني رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل

جمع طالب

والاعراب فيهما بالحركة

الحركات الثلاث

جاءني

مثل جاءني رجال طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم هو ما يكون
بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة
نصبا وجرا اما ان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي
هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل
جاءتني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف
بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا اما ان الجر فيه تابع للنصب كما
سنذكره نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد ابوك اخوك
وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المراة من جانب زوجها فلا يضاف
الا اليها وهنوك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة و
الصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة
منقوصا تقاوبة وفوك وهو اجوف واوي لان لامه هاء اذا
اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو
وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا
الى اسماء الاجناس فالاعراب في هذه الاسماء الستة بالواو

يذكره

ورفعا والالف نصبا والياء جرا لكن لا مطلقا بل حال كو
نها مكبرة اذ مصغرها معربة بالحركات نحو جاءني
اُخَيُّك ورايت اُخَيَّك ومررت باُخَيِّك وموحدة اذ المثنى
والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح
بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا
كانت مكبرة وموحدة ولم يكن مضافة اصلا فاعرابها
بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي
ان يكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كا
نت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة
اليها ولم يكتف في هذه الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط
اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء
بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى والجمع المذكر السالم
بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا
كذلك لئلا يكون بينها وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة

وانما

وانما اختاروا الاسماء الستة لان الاعراب كل من المثنى وا
لجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا
هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والجموع بمعانيها اذ هي
منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها
حين الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة فعند
الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكلتا فلم يذ
كره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا وكلتا مضافا
الى مضمر وانما تقيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد
وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحروف
فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو
الاصل فروعي جانب لفظه الذي هو الاصل لكن يكون حركاته
تقديرية لان آخره الف يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني
كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين
واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه
الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني

في كون المثنى

الاحجاف كلا ... الربيع فيها من العرب اعادة الحروف المحذوف

بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف

واعرب بالحركات التي هي الاصل فرعها ع

كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد اعرابه

بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان واثنتان فان هذه وثنتان

الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية

ومعناها معنى التثنية فالحقت بها الالف رفعا والياء المفتوح

ما قبلها نصبا وجرا كما سيجي جمع المذكر السالم والمراد

به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل

فيه نحو سنين وارضين مما لا يكون لم يكن واحده مذكرا

يجمع بالواو والنون وما الحق به وهو الجمع دون لا عن لفظه

عشرون واخواتها اي نظايرها السبع وهي ثلثون اي

الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع

ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانها ثلثة مقادير

العشرة واطلاق الثلثين [illegible] لانها ثلث مقادير الثلثة وعلى

هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ يدل على معان

معينة ولا تعيين في الجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا

وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته

بالحروف

بالحروف لانهما فرع للواحد وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب وهو [illegible]

علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذالك الحروف اعرابهما

ليكون اعرابهما فرعا للعرابة كانهما فرعان له لان الاعراب

بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان

حروف الاعراب ثلثة ومحل اعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة

للجمع فلو جعل اعراب كل منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الا واحد

لتباس ولو خص المثنى بها بقي المجموع بلا اعراب ولو خص الجمع بها بقي المثنى

بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع

في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا

والواو علامة الرفع في المجموع لانه ضمير المرفوع للجمع في الفعل

نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على

الاصل فرقوا بينهما بان نجروا ما قبل الياء في التثنية فتحوا

لخفة الفتحة وكسرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكسرة

لكثرة وقلة الجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة

سبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما

فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذين اشير الى تقسيمه اليهما فى ما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما اى في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اى امتنع ظهوره فى لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كافى الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة باللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفا لالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة فى الصورتين غير قابل للحركة كما فى الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعده دخول موافقها او مخالفة فما ذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي نحو وابت غلامي مطلقا اى فى الاحوال الثلث يعني كون الاعراب بتقديري فى

هذين

هذين النوعين من الاسم المعرب

هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال الغير مختص ببعضها واستثقل عطف على تعذر اى تقدير الاعراب فيما تعذر او فى الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره فى اللفظ ثقيلا على اللسان كافى الاسم الذي في آخره ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة لالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا اى فى حالة الرفع والجر لا فى حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون فى الاعراب بالحركة وقد يكون فى الاعراب بالحرف نحو مسلمي بخلاف الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب فى نحو مسلمي انما هو فى حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي يسقط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء وسبق الساكن منهما فانقلبت الواو ياء

عالف حالة النصب ربيع فان ادغام لا يخرج يا من حقها

وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع
التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب حملا بالحروف تقديريا فصار
الاعراب في حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام
لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء في الاحوال الثلث في مثل
جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما اسقط حرف
الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا
واللفظي اي الاعراب المتلفظ به فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكرنا مما
تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير
المنصرف وكان غير المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي يعرف
غير المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري
واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم
معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما واستجماع شرايطهما فيه اثرا
ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه
العلة الواحدة مقامهما اي مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها
تاثيرهما وهي اي العلل التسع المجموع ما في هذه البيتين من الامور التسعة البيتين

وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا صح

لاكل

لا كل واحد حتى يقال لا يبقى الحكم على العلل التسع بكل واحد منها
من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة
ثم جمع ثم تركيب والعدل في عطف هاتين العلتين من الواو
الى ثم للتجرد المحافظة على الوزن لا لشيء آخر والنون زايدة من
قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب فقوله زايدة
منصوب على انه حال اذا المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها
زايدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدا وخبره
الظرف المقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف
مع انها زايدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزايدتين ولو
جعل الالف فاعلا لقوله زايدة والظرف متعلقا بالزيادة و
اريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم
الالف عليها في هذا الوصف الزيادة فهم زيادتهما جميعا وهذا
كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما
في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف و
قوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم

تقريبا عن الله لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل
واحد منها من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذا العلة في
الحقيقة اثنان منها لا وحدة او القول بانها تسع تقريب لها الى
الصواب لان في عدده اختلافا فقال بعضهم انها ... اثنان
وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسع تقريب لها الى ما هو
صواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على
ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال
للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد
زينب مثال للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي
والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعدي
كرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال
لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث
اشتماله على علتين او واحدة منها تقوم مقامهما ان لا كسر
فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في الاسم
علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان لفرعيتين

بالنسبة

بالنسبة الى الاسم احداهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه
اي من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين
الذي هو علامة التمكن انما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل
فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذ
كير لانك تقول قائم ثم تقول قائمة والتعريف فرع التنكير لانك
تقول رجلا ثم تقول الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ
الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد
والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزايدتان فرع
ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع
ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر واذا وجد فيه هذا
الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء
كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال
الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند
المط ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما بادخال الكسر والتنوين

لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي
والضمير في صرفه راجع الى الحكم للضرورة اي لضرورة وزن الشعر
او رعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف فكثيرا ما يقع من منع صرفه
انكسار يخرجه عن الوزن او انزحاف يخرجه عن السلامة اما الاول
فكقوله صبّت عليّ مصائبٌ لو انّها صُبّت على الايام صِرن لياليا واما
الثاني فكقوله اَعِد ذكر نعمانٍ لنا انّ ذكره هو المسكُ ما كرّرتَه
يتضوّع فانه لو فتح نون نعمانَ من غير تنوين يستقيم الوزن
ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السّلامة كما يحكم به سلامة
الطبع فان قلت فالاحتراز عن بعض الزحافات ليس بضروري فكيف
يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن
الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة
لرعاية القافية فكما في قوله سلامٌ على خير الانام وسيّدي
حبيب اله العالمين محمّدي بشير نذيرٍ هاشميٍّ مكرّمي عطوفٍ
رؤوفٍ رحيم من يسمّى باحمدي فانه لو قال باحمدَ لاخلّ بالوزن

ولكنّه

في الشعر

ولكنه يخلّ بالقافية فانّ حرف الرّوي في سائر الابيات الدّال
المسكورة او للتّناسب ای و يجوز صرف غير المنصرف ليحصل التّنا
سب بينه وبين المنصرف لانّ رعاية التّناسب بين الكلمات
امر مهمّ عندهم وان لم يصل الى حدّ الضّرورة مثل سلا
سلاً واغلالاً حيث صُرِف سلاسلاً لتناسب المنصرف الذي
يليه اعني اغلالاً لا في قوله سلاسلاً واغلالاً لا لامثال الجموع
غير المنصرف الّذي صرف وا المنصرف الّذي صرف غير المنصرف لتنا
سبه وما يقوم مقامهما ای العلّة الواحدة الّتي مقام
العلّتين من العلل التسع علّتان مكرّرتان قامت كلّ واحدة
منهما علّتين لتكرارهما احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى
الجموع قد تكرّر فيه الجمعيّة حقيقة كالاكالب واساود واناعيم
او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسّكنات
كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض
اقسامه وهو الفاء التانيث المقصورة والممدودة ای
كلّ واحدة منهما كحبلى وحمراء لانّهما لازمتان للكلمة وضعا

مقام رجيه ها
كالاكالب واساود واناعيم جمع كلب وهي جمع كلب السوار جمع اساور جمع سوار واناعيم جمع انعام جمع نعم منه قدس سره

اصلا

لا تفارقانها فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فجعل
لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررا بخلاف
التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب الوضع فانها وضعت
فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لها العارض
كالعلمية مثلا لم يقو قوة لزوم الوضعي فالعدل مصدر
مبني للمفعول اي كون الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته
الاصلية اي من صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة
ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر
ليست صيغة المشتقات فبإضافة الصيغة الى ضمير الاسم
خرجت المشتقات كلها فان المتبادر من خروجه عن صيغة
الاصلية ان يكون المادة الباقية والتغيير انما وقع في الصورة
فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة
الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيهما وان خروج
عن صيغة الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي
مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير

داخل

داخل تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت
عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نم
انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظ ان مثل اقوس وانيب
من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني
اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس
وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس
وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين
قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم اذا كان المقصود منه تميزه عن بعض
ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تميز العدل عن سائر
العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا التميز لا يضر
بكونه اعم منه فلا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب
تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا لما وجدوا ثلث ومثلث واخر
وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية
او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح لاعتبار الا

الّا العدل فاعتبروه فيها لا انّهم تنبّهوا للعدل فيما عداهم من
هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر
لكن لابدّ فى اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل الا
سم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذالك الاصل
اذ لا يتحقق الفرعيّة بدون اعتبار ذالك الاخراج ففي بعض
تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصّرف على وجود الاصل
المعدول عنه فوجوده محقّق بلا شك وفى بعضها لا دليل غير
منع الصّرف فيفرض له اصل لتحقّق العدل باخراجه عن
ذالك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري
انّما هو باعتبار كون ذالك الاصل محقّقا او مقدّرا
وامّا اعتبار اخراج المعدول عن ذالك الاصل لتحقّق
العدل فلا دليل عليه الّا منع الصّرف فعلى هذا قوله
تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقّق يدلّ عليه دليل
غير منع اخراج منع الصّرف كثلاث ومثلث والدليل على

اصلهما

اصلهما انّ فى معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل
انّه اذا كان المعنى مكرّرا يكون اللفظ ايضا مكرّرا كما
فى جاءني زيد القوم ثلثة ثلاثة فعلم انّ اصلهما لفظ مكرّ
ر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال فى آحاد وموحد وثناء
ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءهما الى
عشار ومعشر خلاف والصّواب مجيئهما والسبب في
منع الصّرف وثلث ومثلث اخواتها العدل والوصف
لانّ الوصفيّة العرضيّة التي كانت فى ثلثة ثلثة صارت
اصليّة فى ثلث ومثلث لاعتبارها فيما وضعا له واخر
جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لانّ فى الاصل
اشدّ تأخّرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل
باللّام او الاضافة وكلمة من حيث لم يستعمل بواحد منها
علم انّه معدول من احدها فقال بعضهم انّه معدول
عمّا فيه اللّام اى عن الآخر وقال بعضهم انّه معدول عمّا
ذكر معه من اي عن آخر من وامّا لم يذهب الى تقدير الاضافة

لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو سحر وقبل
وبابتهم يتم عدي وليس في آخر شي من ذالك فتعين ان يكون معدولا
عن احد الاخرين وجمع جمع جمعا مونث أجمع وكذا الذكتع و
تبع وبصع وقياس فعلا افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل
كحمرا على حمر وان كانت اسما ان تجمع على فعالي او فعلاوات كصحراء
وات فاصلها اما جمع او جماعي او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها
عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل
التحقيقي والآخر الصفة الاصلية وانصارت الغلبة في
باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين وزن
الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع
لشاذ كاغواس وانيب فانه لم يعتبر اخراجهما عما هو القياس
فيهما كالاقواس والاناب كيف ولو اعتبر جمعها اولا على اقواس
وانياب فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج
ليلزم من مخالفتها الشذوذ فالمعدول اوتقديرا اي خروجا
كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره وفرضه

[illegible]

منع الصرف

فمنع الصرف لاغير كعمر وكذا لك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين
ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية واعتبروا فيهما
العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما
دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر
وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدولة عن
قاطمة واراد بابها كل ما هو على فعال علما لاعيان المؤنثة
من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا
الباب حملا له على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار
وتمار ووبار فانها مبنية وليس فيها الا سببان العلمية
والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبروا فيهما
العدل لتحصيل سبب البنا فلما اعتبروا فيها العدل
لتحصيل سبب البناء فيها اعتبروا فيما عداها مما جعلوه معربا غير
منصرف ايضا حملا على نظائرها مع عدم الاحتياج اليه لتحقق
السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه
انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف

وهذا ايضا ذكرنا ان قطام ههنا ليس فى محل الكلام فيما
قدّر فيه العدل يتحصل سبب منع الصرف وانما قال فى تميم لانّ
الحجازيين يبنونه فلا يكون من المراد من بني تميم اكثرهم
فان الاقلين منهم لا يجعلوا ذوات الراء ايضا مبنيّة بل جعلوها
غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب
البناء وحمل ما عداها عليها الوصف وهو كون الاسم
دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء
كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع
لذات ما اخذت بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الا
ستعمال مثل اربع فى مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة
معيّنة من مراتب العدد فلا وصفيّة فيه بحسب الوضع بل
قد عرضت له الوصفيّة كما فى المثال المذكور فانه لما اجري
فيه على النسوة التي من قبيل المعدودات لا الاعداد
علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا
معنى وصفي عرض له فى الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع

والمعتبر

والمعتبر فى سببيّة منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا
العرضي لعرضيّته فلذلك قال المص شرطه اي شرط الوصف
الاصلي لاصالته فى سببيّته منع الصرف ان يكون وصفا
فى الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفيّة
لا ان يعرضه الوصفيّة بعد الوضع فى الاستعمال سواء
بقي على الوصفيّة الاصليّة او زال لتعينه فلا تضره بان
يخرجه عن سببيّة منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسميّة
على الوصفيّة اذ الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث ومعنى
لا يحتاج فى الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان
موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله فى ا
لحيّة السوداء بحيث لا يحتاج فى الفهم عنه الى قرينة
فلذلك المذكور من اشتراط الاصالة الوصفيّة وعدم مضرّة
الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفيّة اربع فى مررت
بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرّة الغلبة
اسود وارقم حيث صارا اسمين للحيّة الاول للحيّة

الاسوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم
حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني
السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية
لغلبة الاسمية لكنها بحسب الوضع اوصاف لم يهجر استعما
لها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف
في هذه الاسماء الثلثة الصفة الاصلية ووزن الفعل
واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال
في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال
وضعف منع الصرف افعى اسما للحية على زعم وصفية
لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث وكذالك
منع اجدل للصقر على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه
من الجدل بمعنى القوة واخيل للطاير ذي خيلان
على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف
منع صرف هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا ا
صلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا

لا في الاصل

لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التا
نيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له
شرط اي شرط التانيث بالتاء في سببية منع الصرف العلمية
اي علمية الاسم المؤنث ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة
من التصرف بقيد الامكان ولان العلمية وضع ثان و
كل حرف وضعت الكلمة والتانيث المعنوي كذالك اي كا
لتانيث اللفظي بالتاء شرط في اشتراط العلمية فيه الا ان
بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع
الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر
كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير التانيث
المعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة زيادة على الثلثة اي
زيادة حرف الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك حرف الاوسط
من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما
اشترط في وجوب تاثير المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج
الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن خفة التي من شانها

علمية لا تنقلب عن الكلمة

ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تأثيره وثقل الاولين [illegible] وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند
يجوز صرفه نظرا الى الانتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني
احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود
سببين فيه وزينب وسقر علما لطبقة من طبقات النار
وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب
فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو
الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي
مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه و
جور فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره و
هو العجمة فان سمي به اى بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه
فى سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع
فى حكم تاء التانيث قائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوي
سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل منصرف
لان التانيث الاصلي زال بعلمية للمذكر من غير ان يقوم

شيء

شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب
وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا
سمي به رجل ممتنع صرفها لانه وان زال التانيث بالعلمية
للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم
ظهر التاء المقدر كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة
بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء
لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل
امتنع صرفه للعلمية والتانيث المعنوي وما يحكي المعرفة اى التعريف لان
سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شر
طها اى شرط تاثيرها فى منع الصرف ان تكون علمية اى
اى كون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون
الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة
[illegible] فى ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما
جعلت مشروطها بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات
لا يوجد الا فى المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات

اوفي حكم المنصرف كما سيجيء

والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا فلا يتصور
كونه سببا والعلمية لمنع الصرف لم يبق الا التعريف العلمي فانما
جعل المعرف سببا او العلمية سببا كما جعل البعض لان
فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهي
كون اللفظ مما وضعه غير العرب وتأثيرها في منع الصرف بشر
طان شرطها الاول ان تكون علمية اى منسوبة الى العلم
في اللغة العجمية بان يكون متحققة في ضمن العلم في العجم
حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم اسم
جنس [illegible] به احد رواة القرآن الجويدة قراءة قبل ان يتصرف فيه
العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطا لانه
تصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فضعف فيه
العجمة فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بلجام
لا يمتنع صرفه لعدم العلمية في العجمية وشرطها الثاني احد
الامرين تحرك الحرف الاوسط او زيادة على الثلثة اى ثلثة
احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا

تفريع

تفريع بالنظر الى انتفاء الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو
لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المص لان العجمة سبب
ضعيف لانها امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون
الاوسط واما التانيث فان له علامة مقدرة تظهر
في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون
اوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه
وجور مع سكون اوسط فيما سبق فلم لم يعتبر ههنا
قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين آخر
ين لئلا يقاوم سكون اوسط احدهما ولا يلزم من ا
عتبارها لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالا
ستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم يمتنع
صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك
الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص
التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو
الحق عنده من انصراف النحو نوح ولهذا قدمه

مع انه متفرع على انتفاء الثاني والاولى تقديم ما هو
متفرع على انتفاء الثاني على وجوبه كما لا يخفى واعلم
ان اسماء الانبياء ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد
وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتها
وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال
من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي
وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو
سبب قائم مقام سببين شرطه ان يكون على صيغة
منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا
وثالثها الفا وبعد الالف حرفان متحركان او ثلثة
اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى
ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في
بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير
للصيغة واما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة
فيجوز ان تجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن

على

على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات
وفي امات وانما اشترطت بذلك ليكون صيغته
مصونة من قبول التغير فيؤثر بغير هاء منقلبة
عن تاء التانيث حالة الوقف فلا يرد نحو فواره جمع فاره
وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء
على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية و
وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخلها في قوة جهة
فتور ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض
ليس جمعا لا في الحال ولا في المال وانما الجمع مدائن
وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان
بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على
قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون
بهاء فاما ما يكون بغير هاء فيمتنع صرفه لوجود شرط
تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان متحركان و
مصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن

او المراد بها تاء التانيث باعتبار ما تؤول اليه حالة الوقف ح

للضبع علما غير منصرف

واما نحو فرازنة واشالها مما هي على صيغة منتهى الجموع
مع الهاء فنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها
بلا هاء وحضاجر هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره
ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير
كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة
منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط
الجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقدير
الجواب ان حضاجر حال كونها علما للضبع غير منصرف
لا للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان
في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع
مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة عن هذا
الجمع الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية
فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الا
صلية فان فيها العلمية والتانيث لان الضبع هي
الضبعان قلنا علمية غير موثرة والا لكان بعد التنكير

منصرفا

منصرفا فالتانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذ
كرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المص في التنبيه على اعتبار
الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرط ان
يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية
كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضية
غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض
في الجمعية وسراويل جواب عن سؤال مقدر تقديره
ان يقال قد تفصيت عن اشكال الوارد على قاعدة الجمع
بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في
الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على
الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل
فاجاب عنه بانه قد اختلف في صرفه ومنعه فهو
اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد
به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي
عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل

فى منع الصرف على موازنه اى على ما يوازنه من الجموع العربية
كاناعيم ومصابيح فانه فى حكمهما من حيث الوزن فهو وان
لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية
على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكمية
فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب
آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل
هو اسم عربى ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد
والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا لانه لما وجد غير
منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية
لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة
فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت
سراولة على سراويل واذا صرف اى سراويل لعدم
تحقق جمعية تحقيقا والاصل فى الاسماء الصرف
فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي
عنه ونحو جوار اى كل جمع منقوص على وزن فواعل يائيا
كان او واويا كالجواري والدواعي رفعا وجرا اى فى حالة

الرفع

الرفع والجر كقاض اى حكمه حكم قاض بحسب الصورة
فى حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه فتقول جاءني
جوارٍ ومررت بجوارٍ كما تقول جاءني قاضٍ ومررت بقاضٍ
واما فى حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جوا
ريَ فلا اشكال فى حالة النصب لان الاسم غير منصرف
للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع
والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان
الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال
المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي
هو من احوال الكلمة وبعد تمامها فاصل جوارٍ فى
قولك جاءني جوارٍ جواريٌ بالضم والتنوين بناءً
على ان الاصل فى الاسم الصرف فنفي الاعلال على
ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لا
لتقاء الساكنين فصار جوارٍ على وزن سلامٍ
وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال

ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال
كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الا
علال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة
منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر
ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين
فيه تنوين العوض فانه لما سقط تنوين الصرف عوض
عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين
وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة
بعض العرب اثبات اليا في حالة الجر والفتحة
كما تقول رايت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم
منع الصرف على الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة
في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه الاعلال
واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضم
بلا تنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه
اللغة لا الاعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فانه الاعلال في حالتين كما عرفت

التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية
جزء فلا يرد نحو النجم وبصري علمين شرطه العلمية ليامن من التر
وال فيحصل له قوة فيحصل فيوثر بها في منع الصرف وان لا يكون با
ضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف يؤثر
في المضاف اليه باضافته اعني منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام
المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط شرا فانها باقية
في حال العلمية على ما كانت عليه قبل العلمية فان القسمية فيها انما
هي لد لالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغير يمكن ان يفوت تلك
الدلالة وان كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف
هو من احكام المعربات فان قلت كان على المص ان يقول وان لا يكون
جزء الثاني صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه
ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه
اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام
المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناؤها اصلا فلذلك احتاج
الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة تركب من بعل وبك هو اسم

صاحب هذا البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة
اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون المعدودان من اسباب منع
الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوايد وتسميان مضارعتين
ايضا لمضارعتهما الفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة
خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد
عليه واما مشابهتهما لالفي التانيث والراجح هو القول الثاني
ثم انهما ان كانا في اسم يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم
المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها
صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب او مضروب
فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور هٰهنا
هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه اي
شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير با
عتبار انهما سبب واحد وشرط ذالك الاسم في امتناعه
من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع التاء فيتحقق
مشابهتهما بالفي التانيث كعمران او كانا في صفة فانتفاء فعلانة
ان

ان كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني
امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التا
نيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مونثه
عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مونثه فعلى
لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حا
لها ومن ثم اي من اجل المخالفة اختلف في رحمن في انه
منصرف فانه ليس له مونث لا رحمى ولا رحمانة لانه
صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر
ولا على مونث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو
غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف
دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على
المذهبين فان مونثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه
لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مونثه
ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان من الندم بمعنى النديم
واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مونثه

ندي لانه مانع وزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد
من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببيته منع الصرف
بل شرطه فيها احد امرين اما ان يختص في لغة العربية با
لفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل
كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل
من هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك بذر علما وعثر
لموضع وخضم لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسما
لصبغ معروف وهو العندم وشلم علما لموضع بالشام
فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك
الاختصاص مثل ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص
فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل واما فيه با لبناء للمفعول
فانه على البنائين على غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه
الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اى اول و
زن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة

حرف

حرف او حرف زائد من حروف اتين كزيادته اي مثل زيادة حروف او حرف
زائد في اول الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل او ما كان
على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصا
صها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال لغير قابل للتاء ما سار بالاعتبار
الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به رجل
فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فانه يحلى التاء
في اسوده للحية الانثى لعسر باعتبار الوصف الاصلي الذي
لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار الغلبة الاسمية العارضية
ومن ثم اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء مؤنثه امتنع احمر
عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف
يعمل لقبوله التاء لمجيء يعمله الناقة القوية على العمل والسير
وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤ
ثرة في منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطيتها السبب

آخر واحترز بذلك عما تجامع الفى التانيث وصيغة منتهى الجموع فان
كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان
يأول العلم بواحد من الجماعة المسمات به نحو هذا ورايت زيدا
آخر فانه اريد المسمى بزيد او يجعل العلم عبارة عن الوصف المشتهر
صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محق صرف
لما تبين اى ظهر حين بين اسباب منع الصرف وشرايطها فيما سبق
من انها اى العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اى السبب الذي هي
العلمية شرط فيه وذلك فى التانيث بالتاء لفظا او معنا والعجمة
والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب
الاربع مشروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء
عما بقى من الاشياء ١٢ الاول اى لا تجامع غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل
فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما فى عمر واحمد وليست شرطا فيهما
كما فى ثلث واحمر وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان

لان

لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة
ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة فى منع الصرف فلا
يكون معهما اى لا يوجد شيء من الامر الدائر بين مجموع هذين
السببين وبين احدهما فقط لاحدهما فقط لمجموعهما فاذا نكر الا احدهما
غير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اى لم
يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط من اسباب فيه
الاربع المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية
بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف
سببية فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد
فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد
قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علما المفازة
من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت
وقياسه ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول

عندنا الجواب انه امر غير محقق لجواز اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم يجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجردا وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود سببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار اجمالا الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في انصراف مثل احمر علما اذا نكر المراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي

فيدخل

فيدخل فيه سكران وامثاله وخرج عنه افعل للتاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية بسبب من التفضيلية اعتبارا للوصفية الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق ههنا مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب اخر كوزن الفعل في افعل والالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم يعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود

اسود وارقم مع بحث فقال الوصفية عنهما بحث لان الوصفية
لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود
اسم للحية السوداء وارقم للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما
شائبة شيئة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما ا
عتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت عنه بالكلية وا
اما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت با
لعلمية والعلمية بالتنكير والزايل لا يعتبر من غير ضرورة فلم
يبق الا سبب واحد وهو وزن الفعل او الالف والنون وهذا
القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير
وان كان زايلا لزمه ان يعتبر في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم
من الصرف للوصفية الاصلي والعلمية فاجاب عنه المص
بقوله ولا يلزمه اي ولا يلزم سيبويه من اعتبار الوصفية
الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل

علم كان

علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الو
صفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية
لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين
يعني الوصفية والعلمية فان العلم للمخصوص والوصف
للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا
اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم
فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية
لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت
الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم
اجتماع متضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله
مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين
لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب
اي باب غير منصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه والا اضافة

ينجرّ اي يصير مجرورًا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا وتقديرا
وانما لم يكتف بقوله ينجرّ لانّ الجر قد يكون بالفتح ولا بان يقول
ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايض وللنحاة خلاف
في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف
مطلقا لان عدم انصرافه انما يكون للمشابهة الفعل فلما ضعفت
هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام
او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي
هو الصرف فدخله الكسرة دون التنوين لانه لا يجتمع مع
اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا
والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر
انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر
الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر
الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى

ان العلتين

ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافه كان
الاسم غير منصرف وان كانتا معا او زالت احدهما
كان منصرفا وبيان ذالك ان العلمية تزول باللام والا
ضافه كان الاسم فان كانت العلمية شرطا للسبب
الاخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا كما في احمد
زالت احدهما وان لم يكن هنا ك علمية كما في احمر بقيت
العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف
به المص غير المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة
لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمع هذا
الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات المذ
كورة من الخيل وجمال سجلا اي ضخمات او كالايام الخاليات
هو اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف
انما يكون للماهية لا الافراد ما اشتمل اي اسم

اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا
وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها
ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا فلا شك ان
الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل
لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا فكيف
يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو بحث على احوال الفا
اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء فمنه اي من المرفوع او مما ا
شتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المر
فوعات عند الجمهور لانه الجزء الجملة الفعلية التي هي اصل
الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات
المبتداء لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه
وهو التقديم بخلاف الفاعل والصفة المشبهة
والمصدر ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق

فكان

فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو
اي الفاعل الاسم اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم
اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية
ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير تابع بقرينة ذكر التوا
بع بعدها او شبهه اي ما يشبهه في العمل وانما قال
ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة وا
لمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اي ا
لفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن
نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الا
سناد الى ضميره شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر
عنه والمراد بتقديمه عليه ليخرج وجوبا عنه المبتدا المقدم
عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه

اذا كان مبتداء نكرة والخبر ظرف نحو فى الدار رجل قلت المرام
وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف
نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اى اسنادا واقعا
على طريق قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون
على صيغة المعلوم او على ما فى حكمها كاسم الفاعل والصفة
المشبهة واحترز بهذا القيد من مفعول ما لم يسم فاعله
كزيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا ا
لقيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا فى الفاعل كالمص
واما على مذهب من جعل داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا
القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد فى قام زيد فهذا مثال لما اسند
اليه الفعل ومثل ابوه فى زيد قائم ابوه فهذه مثال اسند اليه
شبه الفعل والاصل فى الفاعل اى ما ينبغى ان يكون الفاعل
عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه اى يكون بعده

من غير

من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معموله لانه كالجزء من الفعل
لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذالك اسكان اللام
فى ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة
واحده فلذالك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على
ساير معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع
الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا
بل لفظا فقط وذالك جايز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتاخر
مرجع الضمير وهو زيدا لفظا ورتبة فلزم الاضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة وذالك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني
ومستندهما فى ذالك قول الشاعر جزى ربه عني عدي ابن
حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا
للضرورة الشعر والمراد عدم جوازه فى سعة الكلام وبانه
لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي بل المصدر الذي يدل

عليه الفعل اي جزئي نب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال
على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي
في الفاعل والمفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في
الفاعل متقدم ذكره صريحا وفي ضمن الامثلة والمفعول
المقدم في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليهما لا با
لوضع اذ لا يبعد ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة
عليه فلا يرد عليه ان ذكر الاعراب مستغني عنه اذ القرينة
شاملة له وهي اما للفظية نحو ضربت موسى حبلي او معنوية
نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل
بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط
ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض بزيدا
ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط
توسطها بينهما في صورة التقديم والتاخير نحو ما ضرب

بازبین شد ۱۳۲۱ ش
بازبین شد ۱۳۵۳ ش
سال ۱۳۴۸ خورشیدی کتابخانه آستان قدس
موزه شد ... دیزه مخطی

زيد

عليه الفعل الوجودي بعد الحروف فانتفى الاعراب الدال
على فاعلية الفاعل والمفعول بالوضع لفظا فيهما اي
في الفاعل ان المفعول بالوضع لفظا فيهما اي
الفاعل مشغل مذكور صريحا في ضمن الامثلة والمفعول
الفضلة في الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليه الا
يقع الالتباس بينهما بما يقع ...
عليه ولا يرد عليه ان ذكر الاعراب مستغني عنه ...
شاملة لنوعي اما اللفظية نحو ضرب موسى حبلى ...
نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل
نائبا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه ...
ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينفصل ... زيدا
ضربت او وقع مفعولا اي مفعول الفاعل بعد الا ...
توسطها بينهما ... التقديم والتأخير نحو ما ضرب

... ١٢٢١
... ٤١٣٥٢

سال ۱۳۴۸ خورشیدی
بازبینی شد

مرداد
۲۲



